كانون الثاني 2017

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

اتفاق وقف إطلاق النار

الإرهاصات والمضامين وردود الفعل

تقرير
معلومات

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إصدار المعلومات وعمل الدراسات، والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، والقانوني في منطقة الشرق الأوسط، والمتعلقة بالشأن السوري بخاصة، بحيث يمد جسوراً للمسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة، وقطاعات التنمية، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة، وذلك بتزويدهم بالمعطيات والتقارير العلمية الواقعية الدقيقة.

جميع الحقوق محفوظة
لمركز جسور للدراسات
2016 ©

تركيا - غازي عنتاب

info@jusoor.co
www.jusoor.co

المحتويات

أولاً: الاتفاق ومضامينه 4
الإرهاصات التي سبقت الاتفاق 4
مضمون الاتفاق 4
المشاركون في الاتفاق 6
الخلافات التي أعقبت توقيع الاتفاق 7
ثانياً: ردود الفعل 11
1. ردود الفعل المحلية 11
النظام السوري 11
الفصائل المسلحة 12
المعارضة السياسية 13
2. ردود الفعل الدولية 15
مجلس الأمن 15
روسيا 15
الولايات المتحدة 16
الاتحاد الأوروبي 16
فرنسا 17
3. ردود الفعل الإقليمية والعربية 17
تركيا 17
إيران 17
جامعة الدول العربية 18
قطر 19
السعودية 19
البحرين 19
مصر 19
الأردن 19
تونس 20
الجزائر 20
الملاحق 21
الملحق رقم (1) نسخة الاتفاق الموقعة مع المعارضة المسلحة 21

الملحق رقم (2): تفويض فصائل المعارضة المسلحة للموقعين على الاتفاق 23
الملحق رقم (3): نسخة الاتفاق الموقعة مع النظام 24
الملحق رقم (4) : تغريدات حسام الشافعي (الناطق باسم فتح الشام) 26
الملحق رقم (5): تصريح صحفي من الهيئة العليا للمفاوضات 27
الملحق رقم (6): بيان المجلس الإسلامي السوري 28
الملحق رقم (7): بيان الفعاليات المدنية في قرى وادي بردى 30
الملحق رقم (8): مشروع القرار المقدم لمجلس الأمن 31
الملحق رقم (9): بيان صادر عن إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي 32
الملحق رقم (10): بيان هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي في سورية 33
الملحق رقم (11): بيان جماعة الإخوان المسلمين في سورية 35
الملحق رقم (12): الرسالة التركية الروسية المقدّمة لمجلس الأمن 36

أولاً: الاتفاق ومضامينه

الإرهاصات التي سبقت الاتفاق

استكملت قوات النظام السوري سيطرتها على الأحياء الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية المسلحة في مدينة حلب مؤخراً، على إثر اتفاق تهجير لسكان تلك المناطق تم بوساطة تركية وروسية وتدخل إيراني، إلى غرب مدينة حلب لمن أراد الخروج منها من المدنيين أو عناصر المعارضة بالسلاح الفردي الخفيف. مقابل إعلان هدنة وقف لإطلاق نار من قبل كافة الأطراف وإجلاء قرابة 4000 شخص من قريتي كفريا والفوعة بريف إدلب التي تحاصرهما المعارضة. وتم بالفعل خروج ما يزيد عن 35 ألف شخص من أحياء حلب الشرقية التي كانت تخضع لحصار قوات النظام السوري ومن يسانده من ميليشيات أجنبية كقوات حزب الله اللبناني، بعد عدة عراقيل حدثت أثناء خروج قوافل الحافلات التي أعدت لعمليات الإجلاء[1].

ضغطت روسيا بعيد هذا الاتفاق من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في كافة أرجاء سورية، وليس في حلب وحدها، كما كانت تطلب فصائل المعارضة المسلحة قبل اتفاق حلب. وانتهى هذا الدفع الروسي إلى انعقاد اجتماع ثلاثي في موسكو في 2016/12/20 بين وزراء خارجية روسيا وتركيا وإيران، ورشح عن هذا اللقاء الاتفاق بين الدول الثلاثة على صيغة تفاهم مشتركة كخطوط عريضة لحل القضية السورية سميت بـ"إعلان موسكو"، وتضمن التأكيد على "سيادة ووحدة أراضي سوريا كدولة ديمقراطية وعلمانية، وأن روسيا وتركيا وإيران ترحب بالجهود المشتركة في شرق حلب التي تسمح بإجلاء المدنيين والمسلحين"، واستعداد الأطراف المشاركة في الإعلان على أن يكونوا ضامنين لاتفاق بين النظام السوري والمعارضة، .

وبحسب توصيف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، فإنّ الإطار الثلاثي، روسيا وتركيا وإيران، هو "الأكثر فاعلية بشأن سوريا، حيث لم تتمكن المجموعة الدولية لدعم سوريا من لعب دورها في تنفيذ القرارات المتخذة بشأن سوريا"، وأن واشنطن لم تتمكن من تأكيد مشاركتها في الأعمال المشتركة[2].

وتبع ذلك بأيام بناء على المباحثات المكثفة بين روسيا وتركيا، اتفاق كلا الجانبين على مسودة إيقاف إطلاق النار على كافة الأراضي السورية، على أن تقوم روسيا بالضغط على النظام السوري للقبول بها، وتقوم تركيا بدورها بعرضها على فصائل المعارضة السوري المسلحة للالتزام بوقف لإطلاق النار. وتم الإعلان عن دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في الساعة 12 ليلاً في 30-12-2016[3].

مضمون الاتفاق

تُظهر مضامين الاتفاق مساعي تركيا وروسيا للتوصل إلى حل سياسي شامل في سوريا، يوقف العنف، ويؤدي إلى تقديم المساعدات الإنسانية، وذلك منذ مدة وُصفت بـ"الطويلة".

وفيما كان يُشاع بوجود خلاف حول موضع جبهة فتح الشام – النصرة من اتفاق وقف إطلاق النار، جاء أحد البنود ليؤكد على استثنائها؛ والذي نص بأنه "لا يشمل هذا الاتفاق الجماعات التي أقر مجلس الأمن الدولي بكونها تنظيمات إرهابية".

وفي بند آخر تم ذكر تركيا وروسيا الاتحادية بصفتهما الداعم الرئيسي والضامن لهذا الاتفاق، وبموجبه جاء البند الذي يليه، أن الطرفان يتعهدان بوقف الهجمات المسلحة، بما فيها الجوية، وعدم توسيع نطاق المناطق التي يسيطران عليها في مواجهة بعضهما البعض.

وشدد الاتفاق في بند آخر، على ضرورة التزام كافة الأطراف بوقف إطلاق النار، على أن تقدم كل من أنقرة وموسكو دعماً قوياً لوقف الأعمال القتالية، وذلك بمتابعة مشتركة لذلك، وقدم البند الخامس توصية إلى الدول التي تمتلك نفوذاً على الفصائل الموجودة في الساحة، دون أن يسمّها، في إشارة إلى المعارضة والنظام السوري على السواء، وذلك بغرض تقديم الدعم اللازم من أجل ضمان ديمومة وقف إطلاق النار، وليكتسب أهمية فعلية.

وذكر الاتفاق دور تركيا في لعب دور بارز باستكمال عملية "الإجلاء" من مدينة حلب، وكذلك في دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في كافة أرجاء سوريا، والتي تم تحديد تاريخها وتوقيتها اعتباراً من الساعة 00:00 ليلاً بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر 2016.[4]

وأظهرت وثيقة صادرة عن المفاوضات التي جرت في أنقرة بخصوص وقف إطلاق النار في سوريا **(انظر الملحق رقم-1)**، أن المشاورات كانت تتضمن البدء بخطوات عملية من أجل الحل السياسي، وهو تفسير عملي لما جاء في نص اتفاق وقف إطلاق النار.

وبناءً على ما جاء في الوثيقة، التي تتكون من خمسة بنود، تلتزم الفصائل المشاركة في المحادثات، والبالغ عددها 13، بتشكيل وفد خاص بها للمفاوضات تحدده بمفردها، في مدة أقصاها 16 كانون الثاني/ يناير 2017، والتي ينتظر أن تنطلق في عاصمة كازخستان، أستانا، في 23 كانون الثاني/ يناير 2017، على أن يكون هذا الوفد مستقلاً عن الهيئة العليا للمفاوضات، التي سبق أن رحبت باتفاق وقف إطلاق النار، ودعت الجميع للالتزام به. بالإضافة لمشاركة مباشرة لكل من روسيا وتركيا باعتبارهما الضامنين وفق اتفاق وقف إطلاق النار، للنظام وفصائل المعارضة المسلحة السورية.

وعلى عكس المفاوضات السابقة للحل السياسي، ستشارك فصائل المعارضة المسلحة بالمباحثات، ضمن مسمى "المعارضة"، والتي أيّدت –كما جاء في نص الوثيقة– اتفاق وقف الأعمال العدائية في سوريا، والذي تم الإعلان عنه بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر 2015، وأعلنت انضمامها إليه، بالإضافة إلى تأكيدها على عدم وجود أي بديل للحل السياسي الشامل للأزمة في سوريا، وأنه لا بد من البدء العاجل بالعملية السياسية في البلاد، على النحو المنصوص عليه في بيان جنيف 2012، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254؛ حيث ستشارك الأمم المتحدة في المباحثات المرتقبة.

وتُكلف الوثيقة الطرفين، أي النظام والمعارضة السورية، بوصفهما الوفدين، بإعداد خارطة طريق من أجل حل الأزمة السورية في أقصر وقت ممكن، وذلك كنتيجة للعمل المشترك خلال المباحثات، الذي سيجري برعاية الضامنين الروسي والتركي.

وينص البند الأخير من الوثيقة على أنه "تدخل هذه الاتفاقية حيّز التطبيق منذ لحظة توقيع المعارضة عليها، وتكتسب الطابع الملزم قانونياً بشرط أن يوقع ممثل قيادة الجمهورية العربية السورية بمشاركة روسيا الاتحادية للاتفاقية على

نسخة مماثلة من حيث المضمون لنص هذه الوثيقة". ومن الملاحظ في هذا البند، الإشارة إلى النظام السوري باعتباره "قيادة الجمهورية العربية السورية".

وفي وثيقة ثانية مرتبطة بسابقتها **(انظر الملحق رقم-2)**، فوضت الفصائل الثلاث عشر شخصين بمهمة توقيع الاتفاقية المشار إليها أعلاه، وجاء في "التفويض" الذي حمل تاريخ 29 كانون الأول/ ديسمبر الجاري، وهو أيضاً تاريخ توقيع الوثيقة الأولى: "إن قادة فصائل المعارضة المسلحة للثورة السورية والتالية أسماؤهم والموقعين أدناه يفوضون الأستاذ أسامة إبراهيم معترماوي والسيد منذر سراس تفويضا كاملا بالتوقيع على اتفاقية حول تشكيل الوفد لبداية المفاوضات الخاصة بالحل السياسي الهادف إلى حل شامل للأزمة السورية عن طريق سلمي".

وحمل التفويض توقيع كل من، "فيلق الشام، جبهة أهل الشام، فرقة السلطان مراد، جيش إدلب الحر، صقور الشام، فيلق الرحمن، الجبهة الشامية، تجمع فاستقم، جيش العزة، جيش النصر، الفرقة الساحلية الأولى، جيش الإسلام، ولواء شهداء الإسلام".

المشاركون في الاتفاق

بالإضافة إلى طرفي الاتفاق الضامنين، الروسي والتركي، وقّع على الاتفاق سبعة فصائل مسلحة بالإضافة إلى النظام السوري. كما أعطى الطرف الروسي تعهّدات إلى الطرف التركي بأخذ الالتزام الكامل من الطرف الإيراني، وأن يصدر تأييد مكتوب ومعلن من طهران بمضمون الاتفاق، دون الاكتفاء بالتصريحات الدبلوماسية المؤيدة له.

وقد وقّع التفويض الذي حمله الموقِّعان على الاتفاق من طرف الفصائل المسلحة أسامة معترماوي ومنذر سراس، كل من **(انظر الملحق رقم -2-)**:

1. فيلق الشام، ووقع عنه منذر سراس.
2. فرقة السلطان مراد، ووقع عنا: العقيد أحمد عثمان.
3. صقور الشام، ووقع عنها عبد الحليم منصور
4. الجبهة الشامية، ووقع عنها حسام ياسين.
5. جيش العزّة، ووقع عنه الرائد جميل الصالح.
6. الفرقة الأولى الساحلية، ووقع عنها محمد حسين حاج علي.
7. لواء شهداء الإسلام، ووقع عنه مؤيد محمد الحبيب.
8. جبهة أهل الشام (جيش المجاهدين وثوار الشام)، ووقع عنها محمد عبد المعطي عبد الحي.
9. جيش إدلب الحر، ووقع عنه المقدّم فارس البيوش.
10. فيلق الرحمن، ووقع عنه هائل خليفة.
11. تجمع فاستقم، ووقع عنه مصطفى برو.
12. جيش النصر، ووقع عنه محمد عكرمة.
13. جيش الإسلام، ووقع عنه يامن تلجو.

ونشرت وزارة الدفاع الروسية من جهتها قائمة لسبعة فصائل من المعارضة السورية المسلحة، قالت إنها انضمّت للهدنة في سوريا، بدءاً من منتصف ليلة 29 إلى 30 ديسمبر/ كانون الأول، وهي[5]:

1. **فيلق الشام:** يضم 19 فصيلاً، والعدد الإجمالي لمقاتليه يتجاوز 4 آلاف عنصر. ويخوض المعارك في أرياف حلب وإدلب وحماة وحمص.

2. **أحرار الشام:** تضم الحركة أكثر من 80 فصيلاً، ويبلغ عدد مقاتليها قرابة 16 ألف عنصر. وتحارب في أرياف حلب ودمشق ودرعا وإدلب واللاذقية وحماة وحمص.

3. **جيش الإسلام:** يضم 64 فصيلاً، والعدد الإجمالي لمقاتليه يبلغ 12 ألف عنصر. ويحارب في أرياف حلب ودمشق ودرعا ودير الزور واللاذقية وحماة وحمص.

4. **ثوار الشام:** يضم 8 كتائب، والعدد الإجمالي لعناصره 2500. ويحارب في أرياف حلب وإدلب واللاذقية.

5. **جيش المجاهدين:** يضم 13 فصيلاً، والعدد الإجمالي لعناصره يبلغ قرابة 8 آلاف. ويخوض المعارك في أرياف حلب وإدلب وحماة.

6. **جيش إدلب:** يضم 3 فصائل كبيرة، وعدد عناصره يتجاوز 6 آلاف. ويحارب التنظيم في ريف إدلب.

7. **الجبهة الشامية:** تضم 5 فصائل كبيرة، والعدد الإجمالي لعناصرها قرابة 3 آلاف. وتحارب في أرياف حلب وإدلب ودمشق.

الخلافات التي أعقبت توقيع الاتفاق

حصلت العديد من الخروقات لاتفاق الهدنة على الرغم من إعلان النظام السوري التزامه بوقف إطلاق النار، لا سيما في منطقة وادي بردى، ما دفع ذلك الفصائل العسكرية الموقعة على الاتفاق، للتهديد بإلغاء وقف إطلاق النار في حال استمرار النظام وقوات حزب الله اللبناني بخرقه.

ونوّهت الفصائل الموقعة إلى أن "الاتفاقية الموقعة من قبلنا مع الحكومة الروسية نصّت بوضوح على أن النظام سيقوم بتوقيع وثيقة مماثلة لها لنفاجئ بتصريحات متتالية من مسؤولين روس تؤكد تفسير للاتفاق مناقضا لما اتفقنا عليه وما تعكسه الوثيقة الموقعة، كما تفاجأنا بأن النسخة التي وقع عليها النظام مختلفة عن نسخة الفصائل الثورية في عدة مواطن، كما حذفت منها عدة نقاط رئيسية وجوهرية غير قابلة للتفاوض". وبناءً عليه أكد الموقعون "نحن معنيون فقط بما تم التوقيع عليه من قبلنا، وأي اتفاق لم نوقع عليه لسنا معنيين به على الإطلاق". ودعت الفصائل مجلس الأمن الدولي إلى التمهل في تبني الاتفاق الذي تم بينها وبين ممثلي الحكومة الروسية، ريثما تلتزم هذه الأخيرة بتعهداتها وتحقق التزامها بضبط النظام السوري وحلفائه. **(انظر الملحق رقم-8).**

والفروقات التي تحدث عنها بيان الفصائل في النصين العربيين هي على الشكل الآتي:

ورقة النظام	ورقة المعارضة	المغزى
وثيقة النظام كان عنوانها: "إعلان حول تشكيل الوفود للبدء بالمفاوضات حول التسوية السياسية من أجل الحل الشامل للأزمة السورية بطرق سلمية."	وثيقة المعارضة عنوانها: "اتفاقية حول تشكيل الوفد لبداية المفاوضات الخاصة بالحل السياسي الهادف إلى حل شامل للأزمة السورية بطريق سلمي".	النظام أصدر إعلاناً يعلن فيه وقف إطلاق النار من طرف واحد، والمعارضة أيدت هذا الإعلان بموجب اتفاقها مع تركيا وروسيا. وبالتالي فإنّ مصدر التزام النظام هو إرادته المنفردة وليس التزام الطرف الآخر.
إن الحكومة السورية "التي أعلنت نظام وقف إطلاق النار"	"إن قادة الفصائل يؤيدون وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه في سوريا بتاريخ 2016/12/30 وينضمون إليه"	المبادرة جاءت من النظام والتحقت بها المعارضة وليس مبادرة مشتركة من طرفين متساويين.
إن الحكومة السورية "التي أعلنت نظام وقف إطلاق النار"	"إن قادة الفصائل يؤيدون وقف إطلاق النار الذي أعلن عنه في سوريا بتاريخ 2016/12/30 وينضمون إليه"	الحكومة السورية أعلنت نظاماً لوقف إطلاق النار وليس وقفاً لإطلاق النار، وبالتالي فهو ليس شاملا، بل هو ضمن نظام يسمح باستخدام القوة العسكرية وفق آلية محددة ليست جزءا من الاتفاق.
"لا بد من الحل الشامل للأزمة السورية، وأنه لا بد من البدء بالعملية السياسية مسترشدين بالقرار 2254"	"لا يوجد بديل من الحل السياسي الشامل للأزمة السورية وأنه لا بد من البدء العاجل بالعملية السياسية في سوريا على النحو المنصوص عليه في بيان جنيف 2012 والقرار 2254 لمجلس الأمن من منظمة الأمم المتحدة"	لا يوجد أي ذكر لبيان جنيف، فيما ورد القرار 2254 بأنه استرشادي فقط.
"لا بد من الحل الشامل للأزمة السورية، وأنه لا بد من البدء بالعملية السياسية مسترشدين بالقرار 2254"	"لا يوجد بديل من الحل السياسي الشامل للأزمة السورية وأنه لا بد من البدء العاجل بالعملية السياسية في سوريا على النحو المنصوص عليه في بيان جنيف 2012 والقرار 2254	لم تنص وثيقة النظام على طبيعة الحل الشامل للأزمة، حيث يمكن أن يكون أمنياً أو عسكرياً أو سياسياً، بينما لم يكن هناك خيار بالنسبة للمعارضة إلا الخيار السياسي.

	لمجلس الأمن من منظمة الأمم المتحدة"	
""تؤكد أنه لا بديل للحل الشامل للأزمة السورية وأنه لابد من البدء بالعملية السياسية في سورية مسترشدين بالقرار 2254 لمجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة"	"يؤكدون أنه لا يوجد بديل للحل السياسي الشامل للأزمة السورية وأنه لابد من البدء العاجل بالعملية السياسية في سوريا على النحو المنصوص عليه في بيان جنيف 2012 والقرار 2254 لمجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة"	حذفت الإشارة لبيان جنيف 2012، واكتفت بوضع القرار 2254 كإطار توجيهي للعملية السياسية.
نطلاقا من احترام سيادة سورية وتأمين مصالح الشعب السوري، ووضع حد لإراقة الدماء وصون الاستقلال الوطني وسعيا نحو تأمين الاستقرار العاجل في البلاد	المعارضة تقر بالاحترام الكامل لسيادة سورية ووحدة أراضيها وبالحاجة لتأمين مصالح الشعب السوري ووضع حد لإراقة الدماء	نص المعارضة يجعل منهم ضمنا مسؤولين عن إراقة الدماء وعن عدم تحقيق الاستقرار، ويعلنون اهتمامهم بالاستقرار، وبأن هناك حاجة لوضع حد لإراقة الدماء، وأن النظام هو المؤسسة الشرعية المسؤولة عن تحقيق الاستقرار وعن وضع حد لإراقة الدماء وعن صون الاستقلال الوطني
"تلتزم الحكومة بتشكيل وفد في موعد أقصاه حتى 31 كانون أول 2016 من أجل إجراء المفاوضات الخاصة بالتسوية السياسية وتحدد الحكومة أعضاء الوفد بصورة مستقلة"	تلتزم المعارضة بتشكيل وفد من أجل إجراء المفاوضات الخاصة بالحل السياسي الهادف إلى حل شامل للأزمة السورية عن طريق سلمي لغاية 16 كانون الثاني/2017 وذلك بمشاركة مباشرة من الضامنين.	الهدف من تشكيل وفد النظام لإجراء مفاوضات للتسوية السياسية بينما الهدف الذي ذكرته وثيقة المعارضة هو تشكيل وفد لإجراء مفاوضات خاصة بالحل السياسي الهادف إلى حل شامل للأزمة عن طريق سلمي
"تلتزم الحكومة بتشكيل وفد في موعد أقصاه حتى 31 كانون أول 2016 من أجل إجراء المفاوضات الخاصة بالتسوية السياسية وتحدد الحكومة أعضاء الوفد بصورة مستقلة"	تلتزم المعارضة بتشكيل وفد من أجل إجراء المفاوضات الخاصة بالحل السياسي الهادف إلى حل شامل للأزمة السورية عن طريق سلمي لغاية 16 كانون الثاني/2017 وذلك بمشاركة مباشرة من الضامنين.	المعارضة تلتزم بتشكيل وفد "بمشاركة مباشرة للضامنين" وهذا يعني أن الاتفاق أعطى الحق لروسيا ولتركيا بأن يكون لها دور مباشر في تشكيل الوفد. بينما تحدد الحكومة وفدها بصورة مستقلة.

"انطلاقاً من الاحترام الكامل لسيادة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية"	"ويقرون بالاحترام الكامل لسيادة وحدة واراضي الجمهورية العربية السورية"	المعارضة لم تكن تحترم سيادة سورية وأنها تقر الآن باحترامها لسيادة ووحدة أراضي سورية وهذا يجعل من هذه العبارة التزاما عليها سيكون له آثار قانونية لاحقة بينما النظام ينطلق في إعلانه من الاحترام الكامل للسيادة ووحدة أراضي سورية
"وسعياً نحو تأمين الاستقرار العاجل في البلاد والتنسيق مع ممثلي روسيا الاتحادية"	"ويعلنون عن الاهتمام الشامل بالاستقرار العاجل للوضع في البلاد بمشاركة ممثلي روسيا الاتحادية والجمهورية التركية بوصفهم الضامنين"	لا يوجد ذكر في ورقة النظام لتركيا. ولا يوجد نص الاتفاق باللغة التركية، رغم الإقرار بأنها لغة رسمية للاتفاق
"تلتزم الحكومة السورية بتشكيل وفد في موعد حتى 31 كانون الأول من أجل اجراء المفاوضات الخاصة بالتسوية السياسية وتحدد حكومة الجمهورية العربية السورية أعضاء الوفد بصورة مستقلة"	"تلتزم المعارضة بتشكيل وفد من أجل اجراء المفاوضات الخاصة بالحل السياسي الهادف إلى حل شامل للأزمة السورية عن طريق سلمي لغاية 6 كانون ثاني 2017 وذلك بمشاركة مباشرة من الضامنين. وتحدد المعارضة تشكيل الوفد بمفردها"	ورقة النظام السوري تتحدّث عن "تسوية" وورقة الفصائل تتحدّث عن "حل".
"حسب نتائج العمل المشترك للوفدين كليهما في موعد أقصاه ---/--/2017 سوف يتم وضع خريطة طريق من أجل تسوية للأزمة السياسية الداخلية في سوريا"	"نتيجة العمل المشترك يقوم كلا الوفدين بإعداد خارطة طريق من أجل حل الأزمة السورية في أقصر وقت"	وضع خارطة الحل يتوقف على نتائج العمل المشترك للوفدين بتاريخ مفتوح.
"سيجري عمل الوفدين كليهما بتأييد الضامنين"	"سيجري العمل الكلي للوفدين برعاية الضامنين"	ورقة النظام تتحدّث عن تأييد وليس رعاية. ولكن النص يتحدث عن "ضامنين" وليس ضامناً واحداً، رغم

		أن تركيا تم إزالتها من النص الذي وقع عليه النظام

كما أظهرت الوقائع خلال الأيام التي تلت دخول الاتفاق حيز التنفيذ اختلافات واضحة حول طريقة فهم وتفسير النظام وداعميه إلى استثناء جبهة فتح الشام من الاتفاق، حيث استمرّ النظام في استهداف منطقة وادي بردى تحت هذا الاستثناء، وهو ما اعتبره الطرف الروسي مشروعاً. وقالت القناة المركزية لقاعدة حميميم العسكرية Информканал авиабазы Хмеймим، إن "القوات البرية الصديقة تمتلك كامل الحق بالهجوم على منطقة وادي بردى في محيط العاصمة دمشق، ولا يخرق هذا الهجوم بنود اتفاق وقف إطلاق النار، فتلك المنطقة يتواجد فيها مقاتلون أعلنوا انتمائهم لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي المتشدد". **(انظر الملحق رقم-9)**.

لكن الفصائل الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا قالت في بيان صحفي بتاريخ 31 كانون الأول/ ديسمبر 2016 "إمهالها لروسيا حتى الثامنة مساءً بتوقيت دمشق لوقف الهجوم على وادي بردى والمناطق الأخرى"، مشيرة بأن "عدم وقف الهجوم على وادي بردى قبل الساعة الثامنة بتوقيت سوريا يعفي الفصائل من التزامها بوقف إطلاق النار بعد أن فشلت روسيا بالوفاء بالتزاماتها". وجاء في البيان "ندعو كافة الفصائل لرفع الجاهزية العسكرية والالتحاق بالعمليات للقيام بكل ما يمكن لإنقاذ وادي بردى[6]. وهو ما لم يحصل، رغم استمرار الأعمال الهجومية من طرف النظام على المنطقة.

ثانياً: ردود الفعل

1. ردود الفعل المحلية

النظام السوري

أعلن النظام السوري في بيان صادر عن قيادة قواته المسلحة "وقفاً شاملاً للأعمال القتالية على جميع الأراضي السورية اعتباراً من منتصف ليل الخميس على الجمعة 30 ديسمبر/ كانون الأول"، مضيفاً أنه "يستثنى من قرار وقف إطلاق النار تنظيما الدولة الإسلامية وجبهة فتح الشام – النصرة، المصنفان على قوائم الإرهاب والمجموعات المرتبطة بهما[7].

ومن ثم سارع النظام السوري من طرفه إلى الرد على مضمون "اتفاق تشكيل وفد مفاوضات أستانا"؛ بإصدار بيان توضيحي حول تشكيل الوفود **(انظر الملحق رقم-3)**، أكد فيه التزام "حكومة الجمهورية العربية السورية بتشكيل وفد في موعد حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2016، من أجل إجراء المفاوضات الخاصة بالتسوية السياسية وتحدد حكومة الجمهورية العربية السورية أعضاء الوفد بصورة مستقلة". كما نص أيضاً على أن "يبدأ الوفد بالعمل المشترك مع وفد الطرف المعارض في موعد أقصاه 15 كانون الثاني/ يناير 2017، والذي سيجري في مدينة أستانا (جمهورية كازخستان) بمساهمة منظمة الأمم المتحدة"، لا فتاً إلى الالتزام بالتوصية الخاصة بوضع خارطة طريق من أجل تسوية الأزمة في سوريا، وذلك بتأييد الضامنين الروسي والتركي.

الفصائل المسلحة

اتّسمت ردود فعل الفصائل المسلحة بعدم الاتساق مع حجم الحدث وأهميته، ودور هذه الفصائل المحوري فيه. فقد امتنعت معظم الفصائل عن إصدار بيانات رسمية مؤيدة له، واكتفت بتصريحات غير رسمية (عبر تغريدات على وسائل الاتصال الاجتماعي لبعض شخصياتها).

وعبّرت قيادات من الفصائل الموقعة في الدوائر المغلقة عن تحفظها على الاتفاق، وعن امتعاضها الشديد مما حصل في قضية التوقيع على نسختين منفصلتين من قبل المعارضة والنظام، وألقت باللائمة على الطرف التركي الضامن لها، وعلى المفوضين من قبلها للتوقيع على الاتفاق.

أحرار الشام

ولدى توقيع الاتفاق ونشر أسماء الفصائل التي شاركت، يُلاحظ أن حركة أحرار الشام الإسلامية لم توقّع على جاء فيه، وقد عزت موقفها، على لسان الناطق الرسمي باسمها "أحمد قرة علي"، إلى وجود "عدد من التحفظات حول الاتفاقية المطروحة والعملية التفاوضية المرتبطة"، مشيرة أنها ستبين لاحقاً هذه التحفظات، فيما نشرت مصادر إعلامية عن الحركة قولها "إن العملية السياسية المطروحة ضبابية وغير محددة المعالم والمرجعية، وقد ينتج عنها تغيير الأسس التي سيقوم عليها الحل السياسي، ولابد أولًا من وضوح هذه النقاط حتى يصبح بالإمكان الموافقة على حضور مثل هذه المفاوضات"[8].

حركة نور الدين الزنكي

كما يُلاحظ غياب حركة نور الدين الزنكي عن قائمة الفصائل الموقعة على بيان وقف إطلاق النار، وقد علّق المتحدث العسكري باسمها، النقيب عبد السلام عبد الرزاق، على ذلك بقوله إن الحركة ملتزمة بوقف إطلاق النار، على الرغم من عدم توقيعها على الاتفاقية، مشيراً خلال تصريحات إعلامية "نحن مع أي حل يحقن الدماء ولا يمس بالثورة السورية"، في حين اعتبر أن النظام كان "الحلقة الأضعف، إذ لم يكن له أي ممثلين باجتماعات الاتفاق"، مضيفاً أنه "يتوقع صمود الهدنة لنحو شهر"، وفي حال لم يحصل مفاوضات بعد تلك الفترة، "سيكون هناك أعمال عسكرية"، فيما لفت إلى الخوف من خرق النظام وإيران للاتفاق، الذي يعتمد على "جدية" روسيا[9].

الجبهة الجنوبية

من جانبها، أكّدت الجبهة الجنوبية على لسان المتحدث باسمها "عصام الريس"، أنه لم يتم التواصل معهم من أي طرف أو جهة دولية أو إقليمية من أجل المشاركة في اتفاق وقف إطلاق النار، الذي قال إنه لا يعنيهم، مضيفاً "لن نلتزم بوقف إطلاق نار لم يتم اطلاعنا على بنوده، وبالتالي نحن متحفظون على أي اتفاق لوقف إطلاق النار حتى نفهم بنود هذا الاتفاق ويتم مشاركتنا به ومشاورتنا، ونرى أنه يخدم مصلحة الثورة السورية"[10].

جبهة فتح الشام

بالنسبة لجبهة فتح الشام – النصرة، التي استثناها الاتفاق من وقف إطلاق النار، فقد عقّب على ما جاء فيه، على لسان المتحدث باسمها "حسام الشافعي"، بقوله "لم نحضر ولم نوقع ولم نفوض أحداً في الاتفاقية التي تم الإعلان عنها والتي

تبدأ بهدنة وقف إطلاق النار وصولاً لحلٍ سياسي يُنهي الأزمة في سوريا، كما جاء فيها"، لافتاً إلى أن مصير الأسد لم يذكر نصاً أو لفظاً في الاتفاق، الذي يسير "ضمن إعادة إنتاج النظام"، كما شدّد على أن البنود لم تتطرق "للميليشيات الإيرانية والاحتلال الروسي بل الأخير هو أحد الضامنين". وأكد على أن جبهة فتح الشام – النصرة ترى أن الحل في سوريا هو بإسقاط النظام عسكرياً، وأن "أيّ حل سياسي يُثّبت أركان النظام أو يعيد إنتاجه لهو هدر للتضحيات وخيانة للدماء ووأد لثورة مباركة عمرها ستة أعوام". **(انظر الملحق رقم-4)**.

المعارضة السياسية

الهيئة العليا للمفاوضات

رحبت الهيئة العليا للمفاوضات، باتفاق الهدنة وأعلنت دعمها للجهود المبذولة بغرض وقف معاناة المدنيين، وأبدت استعدادها لتوفير الخبرات والدعم الفني للفصائل العسكرية المشاركة في العملية التفاوضية المرتقبة في عاصمة جمهورية كازخستان "أستانا"، مطالبة بأن تقوم المفاوضات على "أجندة واضحة تتضمن وضع آليات ناجعة لمراقبة وقف الأعمال القتالية وضمان التزام سائر الأطراف بها، وأن تسهم في تحقيق البنود الإنسانية 12 و13 و14 من قرار مجلس الأمن 2254، وأن تتم تحت مظلة أممية وضمانات دولية تمهد لمفاوضات الانتقال السياسي المزمع عقدها في جنيف". **(انظر الملحق رقم-5)**.

الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة

أصدر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية تصريحاً صحفياً قال إن الاتفاق يمثّل "فرصة جديد يؤكد من خلالها أبناء سورية تمسكهم بحقوقهم في الحرية والعدالة والكرامة"، داعياً السوريين للتظاهر في يوم الجمعة الموافق لتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر 2016، وهو أول أيام وقف إطلاق النار[11].

الإخوان المسلمون

أصدرت جماعة الإخوان المسلمين في سورية بياناً رحّبت فيه بإعلان وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية، واعتبرته خطوة مهمة وإيجابية، وجاء في البيان "إنّنا نطالب الضامنَين بإلزام جميع الأطراف به وخاصة نظام الأسد وميليشياته، وبضمانات مؤكّدة وحقيقية للعمل على إنجاحه ومراقبة تنفيذه، ومنع محاولات إفشاله التي تقوم بها إيران ونظام الأسد، ووضع آليات لمعاقبة الطرف الذي يقوم بخرق الاتفاق"[12]**(انظر الملحق رقم -12)**

إعلان دمشق

أصدر إعلان دمشق بيانا أيدّ فيه اتفاق وقف إطلاق النار. وقال البيان: " إن إعلان دمشق يؤيد بقوة هذا الاتفاق إيماناً منه بقدسية الدم السوري، والحرص الشديد على وضع حدّ لمأساة السوريين، المتمثلة بالمزيد من حالات الدمار والتشرّد والترحيل القسري، الأمر الذي يزيد الجراح عمقاً ويضفي على المشهد السياسي المزيد من التعقيد". **(انظر الملحق رقم -10)**.

هيئة التنسيق الوطني

أصدرت هيئة التنسيق الوطني بياناً تناولت فيه الاتفاق بإيجابية، وقال البيان إن هيئة التنسيق ترحب بالاتفاق، وأكّد أن السعي المشترك لعقد اجتماع لقوى المعارضة الوطنية الديمقراطية يشكل "ضرورة وطنية للدفع باتجاه الحل السياسي وبعيداً عن الاستقطابات والانحياز الاقليمي والدولي". **(انظر الملحق رقم -11)**.

المجلس الإسلامي السوري

من جانبه المجلس الإسلامي السوري رحّب باتفاق وقف إطلاق النار في سوريا، لكنه دعا الفصائل إلى الإبقاء على الجاهزية الكاملة، نظراً لاحتمال خرق النظام السوري وحلفائه الاتفاق بأيّة لحظة، كما دعم المجلس الدعوات التي نادت بالتظاهر بجمعة "الثورة تجمعنا". وفيما يخص اتفاق العملية التفاوضية المفترضة في عاصمة جمهورية كازخستان علّق المجلس بالقول "إن عملية التفاوض المزمعة ينبغي أن يرعاها الأكفاء من أبناء ثورتنا ضمن الثوابت التي توافق عليها السوريون، فيما يعرف بوثيقة المبادئ الخمسة، وأولها إسقاط النظام المجرم وعلى رأسه طاغية سوريا بشار الأسد". **(انظر الملحق رقم-6)**.

الرموز المعارضة

أكّدت عدد من الشخصيات السياسية في اتصالات أجراها مركز جسور للدراسات معهم تأييدها لاتفاق وقف إطلاق النار. وهذه الشخصيات هي:

- عبد الباسط سيدا، الرئيس السابق للمجلس الوطني السوري، والذي قال الاتفاق مقبول، بأن ولكن لا بد من الحذر، وتكاتف المعارضة سياسيا وعسكريا .
- ميشيل كيلو. رئيس كتلة التغيير الديموقراطي.
- معاذ الخطيب، الرئيس السابق للإئتلاف الوطني، والذي رحّب بالاتفاق بشدة، واعتبره بداية للحل.
- برهان غليون: الرئيس السابق للمجلس الوطني، والذي رحب بالاتفاق بحذر.
- أحمد رمضان، رئيس المكتب الإعلامي في الإئتلاف.

الفعاليات المدنية

دعت العديد من الفعاليات المدنية السوريين للتظاهر تحت شعار جمعة "الثورة تجمعنا"، استثماراً لاتفاق وقف إطلاق النار في سوريا، وللمطالبة بتوحيد جهود الفصائل العسكرية والتزامها بأهداف ومبادئ الثورة السورية[13].

وفيما يخص وادي بردي، أصدرت الفعاليات العاملة فيها بياناً حول استمرار العمل العسكري في المنطقة دون التزام النظام السوري وقوات حزب الله لوقف إطلاق النار، نفت فيه أي وجود لجبهة فتح الشام – النصرة، وطالبت بإدخال ورشات لإصلاح النبع بمجرد توقف الحملة العسكرية على الوادي. كما جاء في البيان أنه "عند دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وبعد أن تم إبلاغنا من قبل الوفد التفاوضي للجيش الحر بأن الاتفاق يشمل منطقة وادي بردى، تفاجأنا بتصعيد عنيف جداً من قبل النظام وميليشيا حزب الله؛ حيث تم استهداف مناطقنا بأكثر من 35 برميلاً متفجراً و10 غارات من الطيران الحربي، مع عدة محاولات اقتحام بري على عدة محاور، دون وجود أي خرق من مقاتلي المنطقة

الذين اكتفوا بالدفاع". ودعت الفعاليات "الدول الراعية للاتفاق بتحمل مسؤولياتها والضغط على النظام والميلشيات الموالية له، لوقف هذا الخرق من أجل الحفاظ على حياة المدنيين وحمايتهم وحماية وقف إطلاق النار". كما طالبت الدول الراعية للاتفاق بإرسال ممثلين عنها، وكذلك منظمات الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي للدخول إلى وادي بردى للوقوف على الوضع الإنساني السيء والعمل على إدخال المساعدات الإنسانية والطبية العاجلة. وحمل التوقيع اسم كل من "الهيئة الإغاثية في وادي بردى وما حولها، الهيئة الطبية في وادي بردى، الهيئة الإعلامية في وادي بردى، المجلس المحلي في وادي بردى، الدفاع المدني في وادي بردى، مؤسسة بردى الخير، ومؤسسة غوث بردى". **(انظر الملحق رقم-7).**

2. ردود الفعل الدولية

مجلس الأمن

وافق مجلس الأمن في آخر جلسة له في الساعات الأخيرة من عام 2016 وبالإجماع على مشروع القرار الروسي-التركي (انظر الملحق رقم -9).

ورحّب القرار بالجهود التي تبذلها روسيا وتركيا من أجل "وضع حدّ للعنف في سورية، وبدء عملية سياسية، ويؤيد هذه الجهود.

وكان الممثل الروسي في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين ونظيره التركي غوفين بيجج قد قاما بتقديم الوثائق التي تم الاتفاق عليها بينهما بشأن سوريا إلى مجلس الأمن ضمن رسالة موجهة للأعضاء، لكي يتم اعتبارها قراراً من مجلس الأمن. **(انظر الملحق رقم -9)**

روسيا

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء سوريا، وذلك عبر توقيع ثلاث وثائق تمهد الطريق لحل الأزمة السورية مع الجانب التركي وتتضمن وقف لإطلاق النار، وإجراءات لمراقبة الاتفاق، وبياناً بشأن الاستعداد لبدء محادثات السلام لحل القضية السورية.

واعتبر بوتين أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها هشة وتحتاج لعناية خاصة وتعاون، وأن روسيا وافقت على الحد من انتشارها العسكري في سوريا". كما قام الرئيس الروسي بإجراء مكالمة هاتفية مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان لبحث آلية تطبيق وق إطلاق النار والتحضيرات لاجتماع كازاخستان بشأن القضية السورية[14].

أما وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف فقد قام بإجراء اتصالات مع نظرائه الإيراني جواد ظريف والمصري سامح شكري والكازاخستاني خيرت عبد الرحمنوف للتباحث وإطلاعهم على موضوع وقف إطلاق النار. وقال لافروف أن التحضيرات مستمرة لعقد اجتماع أستانة، فيما شدد على ضرورة تمسك فصائل المعارضة بالالتزام بوقف إطلاق النار وذلك خلال اتصال هاتفي مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو. كما أعرب لافروف، عن أمل روسيا بانضمام الولايات

المتحدة تحت إدارة الرئيس المنتخب دونالد ترامب، للجهود الروسية التركية الإيرانية للتوصل لتسوية للقضية السورية[15].

أما عسكرياً فقد أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن اتفاقه مع رؤية وزارة الدفاع الروسية في تقليص وجودها العسكري في سوريا، مع الاستمرار على العمل بمكافحة الإرهاب وقال: "إننا سنقف إلى جانب الاتفاقات التي تم توقيعها، بما في ذلك تطوير المرافق اللوجستية العسكرية الروسية في طرطوس وفي قاعدة حميميم".

في حين قامت طائرة حربية روسية بمشاركة القوات التركية بقصف مواقع لتنظيم الدولة الإسلامية في مدينة الباب شمال شرق حلب في عملية درع الفرات، ووجهت 3 ضربات جوية أدت إلى مقتل 13 عنصراً من التنظيم[16].

الولايات المتحدة

رحبت واشنطن بالاتفاق واعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية مارك تونر أي جهد يوقف العنف وينقذ الأرواح ويهيئ الظروف لمفاوضات سياسية جديدة وإيجابية هو محل ترحيب من قبل الولايات المتحدة. كما أن وقف إطلاق النار في سورية الذي تفاوضت عليه روسيا وتركيا تطور إيجابي، وإن الولايات المتحدة تأمل في أن يطبق بشكل كامل[17].

وكان من الملفت غياب الردود الأمريكية حول هذا الاتفاق، سوى التصريح السابق، ويشار إلى أن واشنطن عملت مع روسيا في ما سبق للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار لكن المحادثات بين الجانبين لم تفضي إلى فاعلية مطلقة، لا سيما بعد الانتخابات الأمريكية وقرب انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي باراك أوباما.

الاتحاد الأوروبي

أيد الاتحاد الأوروبي اتفاق وقف إطلاق النار، وأكدت الممثلة العليا للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني في أن المهم وقبل كل شيء تنفيذ الاتفاق بالكامل من جانب جميع أطراف النزاع. مبينة أن الاتفاق يمكن أن يفتح الطريق أمام وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المحتاجين في سوريا برعاية الأمم المتحدة.

وأعربت موغريني ترحيب الاتحاد الأوروبي "بأي خطوة وسيطة من قبل لاعبين دوليين آخرين، مثل الاجتماع المعلن عنه في الأستانة. وكانت قد في هذا الصدد عدة اتصالات مع وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو والمبعوث الأممي الخاص ستافان دي ميستورا.

كما قام وزير الخارجية التركي بدوره في وقت سابق بتلقي اتصالين هاتفيين من نظيره بوريس جونسون وزير الخارجية البريطاني من جهة، وموغريني من جهة أخرى، لبحث اتفاق وقف إطلاق النار.

تلا ذلك إعلان المسؤولة الأوروبية أيضاً عزم الاتحاد على عقد اجتماعين حول سوريا، الأول منتصف يناير/كانون الثاني، والثاني في ربيع العام 2017. وجددت الترحيب بالتوصل إلى وقف إطلاق نار في سوريا، بضمانة تركية روسية، معتبرة أن "الإعلان عن وقف الاشتباكات عشية العام الجديد يبعث السرور". مبدية في ذات الوقت قلق الاتحاد الأوروبي إزاء "هجمات جوية واشتباكات وقعت في قرى وبلدات وادي بردى، غربي ريف دمشق، والتي وقعت بعد أقل من 24 ساعة على دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ"[18].

فرنسا

وقال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية في بيان:" إن التبني بالإجماع للقرار 2336 يظهر الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لتطبيق وقف إطلاق النار في سوريا." وأضاف أن فرنسا "تأمل الآن باحترام وقف إطلاق النار بالكامل بهدف حماية حياة المدنيين والسماح بالوصول الكامل للمساعدات الإنسانية"[19].

3. ردود الفعل الإقليمية والعربية

تركيا

كانت تركيا الطرف الثاني في إبرام اتفاق وقف إطلاق النار كدولة تدعم المعارضة السورية، وقد قام وزير الخارجية التركي مولود جاويش أغولو بعقد اجتماعات مكثفة مع نظيره الروسي سيرغي لافروف للتوصل إلى هذا الاتفاق. وفي أبرز ما جاء عن الخارجية التركية إصدارها لبيان عقب إقرار الاتفاق، أوضحت فيه أن تركيا "بذلت جهوداً كبيرة لفترة زمنية طويلة، في سبيل إنهاء العنف والبدء بإيصال المساعدات الإنسانية، وكما هو معلوم فقد بدأت اللقاءات بين كل من المعارضة السورية والنظام، في سبيل التوصل إلى حل سياسي، حيث تم التوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار بين مختلف الأطراف السورية، وإن وقف إطلاق النار لن يشمل التنظيمات التي تم اعتبارها إرهابية من قبل مجلس الأمن الدولي"[20].

وفي وقت لاحق اعتبر مولود جاويش أوغلو أن هناك دول تسعى لانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا دون أن يسمها، وأن بلاده تدرك ذلك جيداً. وأوضح من جهة أخرى أنه قام بعقد مباحثات مع نظيره الإيراني جواد ظريف خلال 3 أيام أكثر من 20 مرة عبر الهاتف. وأكد في هذا الصدد أنه من الضروري أن تمارس إيران ضغوطها الإيجابية على حزب الله والنظام السوري مثلما "وعدت موسكو". كما أبدى أوغلو ترحيب بلاده بمشاركة الولايات المتحدة في جهود الحل السياسي ومنها اجتماع أستانة، على الرغم من أنه اعتبر أن طرد واشنطن للدبلوماسيين الروس يعتبر خطأ[21].

بدوره تمنى رئيس الجمهورية التركي رجب طيب أردوغان أن يكون وقف إطلاق النار في سوريا وسيلة للخير للإنسانية برمتها. وذلك وفي مؤتمر صحفي مشترك عقده مع رئيس جمهورية كوسوفو هاشم تاجي. وقدم أردوغان لجميع من دعموا مسيرة وقف إطلاق النار في سوريا وأولهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. مؤكداً على أن تركيا "ستواصل بنفس الحزم كفاحها ولا سيما ضد تنظيم الدولة الإسلامية، لحين وضع سلامة أرواح مواطنيها تحت ضمانات تامة ومن غير الوارد تقديم تنازلات بهذا الصدد"[22].

أما رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم فنفى أن تكون قوات حماية الشعب الكردية في سوريا مشمولة بإيقاف إطلاق النار معتبراً إياها من التنظيمات الإرهابية. وأعرب عن أمله بتوقف سفك الدماء في سوريا والمنطقة معتبراً أن الناس ستكون قد تخلصت بهذا من العذاب والألم[23].

إيران

كانت إيران أحد أطراف المباحثات الثلاثية التي جرت في أنقرة بين روسيا وتركيا وإيران، والتي رشح عنها إعلان موسكو وذلك قبل عدة أيام من إقرار وقف إطلاق النار بين الجانب الروسي والتركي، بالتالي فإن طهران كانت أحد الشركاء الغير مباشرين في التوصل إلى هذا الاتفاق.

وكان أول تعليق إيراني على وقف إطلاق النار، تغريدة لوزير الخارجية الإيراني جواد ظريف الذي وصف الاتفاق بـ"إنجاز عظيم" على موقع التواصل الاجتماعي المصغر تويتر. كما قام ظريف بإجراء اتصال هاتفي مع نظيره الروسي ورحب بوقف إطلاق النار، واتفق الجانبان خلال الاتصال على " مواصلة التشاور والتنسيق في إطار الاتفاق الثلاثي بين تركيا وإيران وروسيا، بهدف إجراء مفاوضات بين النظام السوري وفصائل المعارضة في أستانة بكازاخستان"[24].

أما الرئيس الإيراني حسن روحاني فقد قام باستقبال وزير الخارجية السوري وليد المعلم في لقاء رسمي بطهران، بعد دعوته مع رئيس المخابرات العامة لدى النظام السوري علي مملوك لزيارة طهران. وبحث روحاني مع المعلم سبل تعزيز وتطوير العلاقات بين إيران والنظام السوري. مؤكداً دعم إيران الدائم للنظام السوري في ما اعتبره مكافحة الإرهاب[25].

من جانب آخر قام روحاني ببحث اتفاق وقف إطلاق النار مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، خلال مكالمة هاتفية تلقاها من بوتين، وجرى النقاش حول "أهمية الاتفاقيات التي تم التوصل إليها حول وقف الأعمال القتالية في سوريا، وإطلاق عملية التفاوض في أستانة، وقد تم الاتفاق على مواصلة تنسيق الجهود من أجل تحقيق تسوية نهائية للأزمة السورية"[26].

بدوره قال الأمين الأعلى لمجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني في وصفه لرؤية إيران حول شكل الحل السياسي في سوريا: "إن أي مسار سياسي وحواري يؤدي إلى إضعاف سيادة الدولة الشاملة والقانونية على الأراضي السورية كلها أو يريد وضع جزء من أرض سوريا تحت تصرف الجماعات الإرهابية أو الإحتلال العسكري الأجنبي إنما يتعارض مع مصالح الشعب ويعد تهديدا لدول المنطقة، وهو أمر محكوم بالفشل وأن السبيل الوحيد الذي يمكنه إعادة الأمن والاستقرار إلى سوريا هو مكافحة الإرهاب بلا هوادة والتركيز على المحادثات السورية – السورية للوصول إلى اتفاق وطني من أجل اجراء انتخابات شاملة"[27].

جامعة الدول العربية

رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بالإعلان عن التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار في سوريا، وقال في تصريح له إن "وقف العمليات القتالية طالما مثلّ ركناً رئيسياً في الموقف العربي من الأزمة السورية وأن المأمول هو أن تصاحب هذا الإعلان إرادة حقيقية تسمح بالوصول إلى مرحلة الحل السياسي للأزمة"(28).

وتعقد جامعة الدول العربية الوضع يوم 2016/1/4 اجتماعاً على مستوى المندوبين الدائمين لمناقشة اتفاق وقف إطلاق النار، ويعتقد أن نائب المبعوث الأممي إلى سوريا رمزي عز الدين سيحضر الاجتماع.

وفي 20 ديسمبر/كانون الثاني استنكر مجلس الجامعة، في نهاية اجتماع طارئ على مستوى وزراء الخارجية "الممارسات التي يقوم بها النظام السوري وحلفاؤه والتنظيمات الإرهابية وكل من تسبب في معاناة الشعب السوري في حلب."

وجدد وزراء الخارجية العرب، التزامهم بـ"سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية."

وأكدوا أن "الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف السورية وبما يلبي تطلعات الشعب السوري".

قطر

وفي ردود الفعل العربية رحبت الدوحة باتفاق وقف إطلاق النار في سوريا، معتبرة أن من شأنه أن يساهم في التخفيف من معاناة الشعب السوري، وأن تطبيقه يعد خطوة نحو التوصل إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار، وضمان سلامة المدنيين، وتسريع وصول المساعدات الإنسانية، "مؤكدة على ضرورة التزام النظام في سوريا بهذا الاتفاق"[29].

السعودية

لم يصدر حتى نهاية إعداد هذا التقرير أي موقف رسمي من طرف السعودية فيما يتعلق بقرار وقف إطلاق النار في سورية، بما يُظهر عدم رضى سعودي عن هذا الاتفاق.

البحرين

رحّب بيان من وزارة الخارجية البحرينية بالاتفاق، وقال البيان بأن "وقف العمليات القتالية يعد خطوة رئيسية ومهمة للانتقال إلى مرحلة الحل السياسي للأزمة السورية"، وأعربت الوزارة عن أملها "في التزام جميع الأطراف واحترامها لاتفاق وقف إطلاق النار لضمان الاستقرار وتمهيد الطريق للتسوية السياسية"، وطالبت "بضرورة تكثيف الجهود الدولية وتعزيز التعاون من أجل الإسراع بإنهاء هذه الأزمة والتوصل إلى حل سياسي سلمي يستند إلى بيان مؤتمر جنيف 1، بما يحفظ للجمهورية العربية السورية وحدة ترابها وقوة مؤسساتها، ويضمن للشعب السوري الشقيق كل سبل الأمن و الاستقرار والرخاء"[30].

مصر

دعت وزارة الخارجية المصرية جميع الأطراف في سورية إلى الالتزام بالاتفاق، معتبرة أنه يمثل "خطوة نحو وضع حد للمعاناة الإنسانية التي يمر بها الشعب السوري نتيجة العنف والاقتتال، وتمهيداً لاستئناف المفاوضات السياسية، مع استمرار مكافحة الإرهاب والتطرف واستهداف الجماعات الإرهابية"[31].

وقال المتحدّث باسم وزارة الخارجية المصرية أحمد أبو زيد إن القاهرة تدرس إمكانية الانضمام إلى اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا[32].

الأردن

أعرب وزير الدولة لشؤون الاعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية محمد المومني عن أمل حكومته بأن يسهم الإعلان "في التهيئة لخطوات جادة وعملية لتحقيق الحل السياسي للازمة السورية المستمرة منذ نحو ست سنوات، وعن عودة الامل للشعب السوري الشقيق في تحقيق الأمن والاستقرار". وأضاف بأن "الأردن دعا منذ بداية الازمة السورية الى السعي نحو حل سياسي باعتباره الحل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في سوريا ووقف كافة أشكال العنف والصراعات"[33].

تونس

أعربت الخارجية التونسية في بيان عن أملها في أن يمهد هذا الاتفاق التوصل إلى حل شامل يضع حدّا لمعاناة الشعب السوري وللمآسي التي عاشها. وأبدت ارتياحها للاستعداد الذي أبدته مختلف الأطراف المتنازعة للشروع في مفاوضات تهدف إلى التوصل تسوية سياسية شاملة[34].

الجزائر

قال الناطق الرسمي باسم الخارجية الجزائرية، عبد العزيز بن علي شريف: "نرحب باتفاق وقف إطلاق النار في سوريا، وندعو كافة الأطراف إلى الالتزام به لفتح المجال لبدء المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي يراعي المصلحة العليا لسوريا وشعبها"[35].

الملاحق

الملحق رقم (1) نسخة الاتفاق الموقعة مع المعارضة المسلحة

اتفاقية
حول تشكيل الوفد لبداية المفاوضات الخاصة بالحل السياسي الهادف إلى حل شامل للأزمة السورية عن طريق سلمي

إن قادة فصائل المعارضة المسلحة السورية، (المسمون لاحقا بالمعارضة)،
يؤيدون نظام وقف الأعمال القتالية الذي أعلن عنه في سوريا بتاريخ 30 / كانون الأول / 2016 م وينضمون إليه،
ويؤكدون أنه لا يوجد بديل للحل السياسي الشامل للأزمة السورية وأنه لا بد من البدء العاجل بالعملية السياسية في سوريا على النحو المنصوص عليه في بيان جنيف (2012) والقرار 2254 لمجلس الأمن لمنظمة الامم المتحدة،
ويقرون بالاحترام الكامل لسيادة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، والحاجة إلى تأمين مصالح الشعب السوري، ووضع حد لإراقة الدماء، وضمان الدولة المستقلة التي تمثل الشعب السوري بكامله،
ويعلنون عن الاهتمام الشامل بالاستقرار العاجل للوضع في البلاد بمشاركة ممثلي روسيا الاتحادية والجمهورية التركية بوصفهم الضامنين،(المسمون لاحقا بالضامنين)،
ويوافقون على ما يلي:

١ ـ تلتزم المعارضة بتشكيل وفد من أجل إجراء المفاوضات الخاصة بالحل السياسي الهادف إلى حل شامل للأزمة السورية عن طريق سلمي (المسمى لاحقاً بالوفد) لغاية 16 / كانون الثاني / 2017 م وذلك بمشاركة مباشرة للضامنين.
وتحدد المعارضة تشكيل الوفد بمفردها.

٢ ـ يبدأ الوفد بالعمل المشترك مع وفد الطرف المختلف إنطلاقا من 23 / كانون الثاني / 2017 م والذي سيجري في مدينة أستانا (جمهورية كازاخستان) بمشاركة منظمة الأمم المتحدة.

٣ ـ نتيجة العمل المشترك يقوم كلا الوفدين بإعداد خارطة طريق من أجل حل الأزمة السورية في أقصر وقت.

٤ ـ سيجري العمل لكلي الوفدين برعاية الضامنين.

٥ ـ تدخل هذه الاتفاقية حيز التطبيق منذ لحظة توقيع المعارضة عليها وتكتسب الطابع الملزم قانونياً بشرط أن يوقع ممثل قيادة الجمهورية العربية السورية بمشاركة روسيا الإتحادية للاتفاقية على نسخة مماثلة من حيث المضمون لنص هذه الاتفاقية. ويبلغ الضامنون المعارضة عن التوقيع على هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

2

وفيما بعد سوف تعتبر المعارضة وقيادة الجمهورية العربية السورية وكذلك الضامنون النسختين وثيقة موحدة حصراً أي الاتفاقية حول تشكيل الوفد لبداية المفاوضات الخاصة بالحل السياسي الهادف إلى حل شامل للأزمة السورية عن طريق سلمي.

تم التوقيع في أنقرة بتأريخ 29 / كانون الأول / 2016 م على ثلاث نسخ تتمتع بنفس القوة القانونية باللغات الروسية والتركية والعربية كلها.

عن المعارضة المسلحة السورية

Мунзер Серас

Усама Ибрагим

Маатермави

ضامنون

عن الجمهورية التركية

К. Эскинтан

عن روسيا الاتحادية

И. Костюков

الملحق رقم (2): تفويض فصائل المعارضة المسلحة للموقعين على الاتفاق

تفويض

ان قادة فصائل المعارضة المسلحة للثورة السورية و التالية اسماؤهم و الموقعين أدناه يفوضون الأستاذ أسامة ابراهيم معترماوي و السيد منذر سراس تفويضا كاملا بالتوقيع على اتفاقية حول تشكيل الوفد لبداية المفاوضات الخاصة بالحل السياسي الهادف الى حل شامل للأزمة السورية عن طريق سلمي .

1. فيلق الشام
2. جبهة أهل الشام
3. فرقة السلطان مراد
4. جيش ادلب الحر
5. صقور الشام
6. فيلق الرحمن
7. الجبهة الشامية
8. تجمع فاستقم
9. جيش العزة
10. جيش النصر
11. الفرقة الأولى الساحلية
12. جيش الإسلام
13. لواء شهداء الإسلام

حرر في تاريخ : ٢٠١٦-١٢-٢٩

الملحق رقم (3): نسخة الاتفاق الموقعة مع النظام

إعلان

حول تشكيل الوفود للبدء بالمفاوضات حول التسوية السياسية من أجل الحل الشامل للأزمة السورية بطرق سلمية

إنّ حكومة الجمهورية العربية السورية التي أعلنت نظام وقف إطلاق النار اعتباراً من ٣٠ كانون الأول ٢٠١٦

تؤكد أنه لا يوجد بديل للحل الشامل للأزمة السورية، وأنّه لابد من البدء بالعملية السياسية في سورية مسترشدين بالقرار /٢٢٥٤/ لمجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة.

وانطلاقاً من الاحترام الكامل لسيادة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، وتأمين مصالح الشعب السوري، ووضع حد لإراقة الدماء، وصون الاستقلال الوطني، وسعياً نحو تأمين الاستقرار العاجل في البلاد، وبالتنسيق مع ممثلي روسيا الاتحادية، المسمون لاحقاً بالضامن:

١- تلتزم حكومة الجمهورية العربية السورية بتشكيل وفد في موعد حتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ من أجل إجراء المفاوضات الخاصة بالتسوية السياسية، وتُحدد حكومة الجمهورية العربية السورية أعضاء الوفد بصورة مستقلة.

٢- يبدأ الوفد بالعمل المشترك مع وفد الطرف المعارض في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني ٢٠١٧ والذي سيجري في مدينة أستانا (جمهورية كازاخستان) بمساهمة منظمة الأمم المتحدة.

٣- حسب نتائج العمل المشترك للوفدين كليهما في موعد أقصاه "___" _____ ٢٠١٧ سوف يتم وضع خريطة طريق من أجل تسوية الأزمة السياسية الداخلية في سورية.

٤- سيجري عمل الوفدين كليّهما بتأييد الضامنين.

٥- يدخل هذا الإعلان حيز التطبيق منذ لحظة توقيع الممثل المفوّض لحكومة الجمهورية العربية السورية عليه، ويكتسب الطابع الملزم قانونياً بشرط أن يوقع ممثلو الطرف المعارض بمشاركة روسيا الاتحادية على نسخة مماثلة من حيث المضمون لنص هذا الإعلان. ويبلغ الضامن حكومة الجمهورية العربية السورية عن التوقيع على هذا الإعلان في أقرب وقت ممكن.

وفيما بعد سوف تعتبر حكومة الجمهورية العربية السورية والطرف المعارض وكذلك الضامن النسختين وثيقة موحدة حصراً بين الأطراف حول تشكيل الوفود للبدء في المفاوضات حول التسوية السياسية من أجل الحل الشامل للأزمة السورية بطرق سلمية.

وقعت في دمشق :"_____" كانون الأول ٢٠١٦ على نسختين متماثلتين ولهما مفعول قانوني واحد، باللغتين الروسية والعربية كلٌ على حدة.

عن حكومة الجمهورية العربية السورية:

الضامن

عن روسيا الاتحادية:

الملحق رقم (4) : تغريدات حسام الشافعي (الناطق باسم فتح الشام)

الملحق رقم (5): تصريح صحفي من الهيئة العليا للمفاوضات

تصريح صحفي
الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية
الخميس ٢٩ كانون الاول ديسمبر ٢٠١٦

الهيئة العليا للمفاوضات ترحب باتفاق الهدنة

ترحب الهيئة العليا للمفاوضات باتفاق الهدنة، وتعلن دعمها للجهود المخلصة لوقف نزيف الدم السوري ورفع المعاناة عن المدنيين.

كما تتوجه بجزيل الشكر لتركيا على دورها الرائد ودبلوماسيتها الحثيثة والتي أثمرت عن إعلان وقف القتال، وإعادة فتح المجال للحل السياسي.

وإن الهيئة تعلن كامل دعمها للفصائل واستعدادها لتوفير الخبرات والدعم الفني، لتتمنى أن تقوم هذه المفاوضات على أجندة واضحة تتضمن وضع آليات ناجعة لمراقبة وقف الأعمال القتالية وضمان التزام سائر الأطراف بها، وأن تسهم في تحقيق البنود الإنسانية 12 و13 و14 من قرار مجلس الأمن 2254، وإن تتم تحت مظلة أممية وضمانات دولية تمهد لمفاوضات الانتقال السياسي المزمع عقدها في جنيف.

الهيئة العليا للمفاوضات
لقوى الثورة والمعارضة السورية

Info@SyrianHNC.org
SyrianHNC.org

الملحق رقم (6): بيان المجلس الإسلامي السوري

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان بشأن اتفاق الهدنة في سوريا

الحمد لله القائل **(وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ)** والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي قال وصالح وقال قولته المشهورة يوم الحديبية (والذي نفسي بيده لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمات الله إلا أعطيتهم إياها) وحرمة الدماء المعصومة أعظم من حرمة البيت كما جاء في الحديث. وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار ومن اتبع الهدى إلى يوم الدين وبعد:

فقد تابع السوريون بالأمس بل العالم بأسره خبر توقيع اتفاق هدنة بين الفصائل المجاهدة وقوات النظام وحلفائه من إيران وحزب الله والمليشيات الطائفية برعاية تركية وروسية على أن تكون الهدنة في عموم الأراضي السورية. وبعد اطلاع المجلس على تفاصيل هذه الهدنة يبين ما يلي:

أولاً: يرحّب المجلس بهذه الهدنة وبأي اتفاق يعصم دماء السوريين ويوقف عنهم القصف والدمار والتهجير. وفي الوقت نفسه يطالب الفصائل باليقظة المستمرة وأخذ الحيطة والحذر. فالنظام المجرم كما خبرناه لا عهد له ولا أمان. وكذلك حلفاؤه من الطائفيين الحاقدين. ومن المتوقع منهم الغدر والخيانة والنكث ويكون الرد على خروقاتهم أمراً مشروعاً.

ثانياً: يرى المجلس ضرورة خروج السوريين في كل المناطق بما فيها التي تحت سيطرة النظام إلى الشوارع والميادين العامة ليعيدوا روح الثورة إلى سابق عهدها. ويؤكدوا إسقاط النظام المجرم ويعززوا أهداف الثورة مع أخذ الحيطة والحذر.

ثالثاً: يؤكد المجلس على أن عملية التفاوض المزمعة ينبغي أن يرعاها الأكفاء من أبناء ثورتنا ضمن الثوابت التي توافق عليها السوريون فيما يعرف بوثيقة المبادئ الخمسة. وأولها إسقاط النظام المجرم وعلى رأسه طاغية سوريا بشار الأسد الذي قتل ما يقارب المليون وشرد نصف الشعب وسام السوريين كل صنوف الأذى.

رابعاً: يؤكد المجلس على مسألة اتحاد الفصائل ضمن الرؤية التي طرحها المجلس في بيانه السابق الذي تحدث فيه عن مشاريع التوحد والاندماج، واستغلال الهدنة لإعادة ترتيب الصفوف ورص الجبهات .

خامساً: يشكر المجلس كل الشرفاء الذين وقفوا إلى جانب ثورة الشعب السوري ونخص بالشكر تركيا حكومة وشعباً على رعايتها هذا الاتفاق، ونسأل الله أن يحفظها وأمنها من عبث العابثين .وفي الختام ندرك جميعاً أن معركتنا مع النظام الفاجر ومن وراءه قد تطول وأن هذه الهدنة إحدى الجولات وليست خاتمة المطاف، وأن المعركة السياسية لا تقل أهميةً وشراسةً عن المعركة العسكرية، نسأل الله أن يزيل الغمة عن شعبنا وأن يحقق له ما يصبو إليه، وأن يجعل الخير فيما أبرم، وأن يتمم أمره إلى خير، إنه ولي التوفيق.

المجلس الإسلامي السوري

1 ربيع الأول 1438 هجري، الموافق 30 كانون الأول 2016م

www.sy-sic.com info@sy-sic.com syrian_ic syrianIslamiccouncil

الملحق رقم (7): بيان الفعاليات المدنية في قرى وادي بردى

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من الفعاليات والمؤسسات المدنية في قرى وادي بردى

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه ومن والاه إلى يوم الدين؛ وبعد :

فلا زالت قرى وادي بردى العشرة المحيطة بدمشق العاصمة تعاني حصارا خانقاً من النظام المجرم ومليشيا حزب الله اللبنانية منذ مايزيد على سنة ونصف عاش المدنيون أثناءها أقسى الظروف في ظل نفاد سائر المواد الإغاثية والطبية .. وخلال هذه المدة لم تتوقف محاولات النظام المجرم لاقتحام بلدات وادي بردى وذلك ضمن اتفاقاته الخائنة لتسليم المنطقة لمليشيا حزب الله والمليشيات الإيرانية وتمكينها من التحكم بالشريان الأساسي الذي يمد العاصمة وما حولها بمياه الشرب.

ومنذ أربعة أيام - وتحديداً بعد تنفيذ اتفاق خروج أهالي حلب المحاصرة - توعدت العصابة في دمشق سكان وادي بردى بجميع قراه بالمذبحة والتهجير من بلداتهم، وبدأت بحملة قصف بأكثر من ١٠٠ برميل متفجر على بقعة جغرافية لا تتجاوز ثمان كيلو مترات فقط ! فسقط عشرات الأهالي شهداء ومصابين وخرجت المشافي والمؤسسات المدنية العاملة في المنطقة عن الخدمة نتيجة الاستهداف المباشر للأبنية والطواقم الإغاثية والطبية والدفاع المدني ..

واستهدفت العصابة مبنى مؤسسة مياه نبع عين الفيجة بعشرة براميل متفجرة أدت إلى تدمير مضخات المياه والخزانات والعنفات التي تنقل المياه إلى الأنفاق الفرعية الموصلة إلى دمشق، مما أدى إلى انخفاض مستويات المياه المتدفقة إلى النبع إلى أقل من الثلث نتيجة تأثير القصف على الطبقات الصخرية التي تعد الخزان الطبيعي لمياه النبع .

ولذلك فإننا في الهيئات والمؤسسات العاملة في منطقة وادي بردى بقراها العشر نطالب المجتمع الدولي بكافة حكوماته ومؤسساته لتحمل مسؤولياته تجاه حماية المدنيين في هذه القرى والبلدات وضرورة التدخل السريع لإنقاذ ما تبقى من مؤسسة مياه عين الفيجة التي تؤمن مياه الشرب لأكثر من ستة ملايين إنسان في العاصمة دمشق وريفها وما حولها ونؤكد على :

- ضرورة الضغط على القوى الداعمة للنظام المجرم والمليشيات الطائفية الموالية له لإيقاف هذه الهجمة العدوانية الهمجية على الأرض والسكان التي تتسبب بمجزرة بحق أكثر من مئة وعشرة آلاف مدني محاصرين في المنطقة وغور مياه عين الفيجة التي تمد سكان دمشق بالمياه.

- التأكيد على رفض أي شكل من أشكال التهجير القسري لسكان المنطقة الذي يأتي ضمن سياسة التغيير الديموغرافي التي تنتهجها العصابة الحاكمة في دمشق في سورية عموماً ودمشق وما حولها خصوصاً.

- ضرورة إيجاد اتفاق مناسب يضمن سلامة المدنيين في المنطقة والسماح للجهات الدولية بإدخال ورشات صيانة وإصلاح النبع وإبقاءه تحت الإدارة المفوضة من قبل أهالي المنطقة .

المجلس المحلي في وادي بردى — أبو مصطفى

الدفاع المدني في وادي بردى — أحمد

مؤسسة بردى الخير — تميم

مؤسسة غوث بردى — رضوان

الهيئة الإغاثية في وادي بردى وما حولها — محمد

الهيئة الطبية في وادي بردى — د. حسام

الهيئة الإعلامية في وادي بردى — علي

حرر في ٢٠١٦/١٢/٢٦

الملحق رقم (8): مشروع القرار المقدم لمجلس الأمن

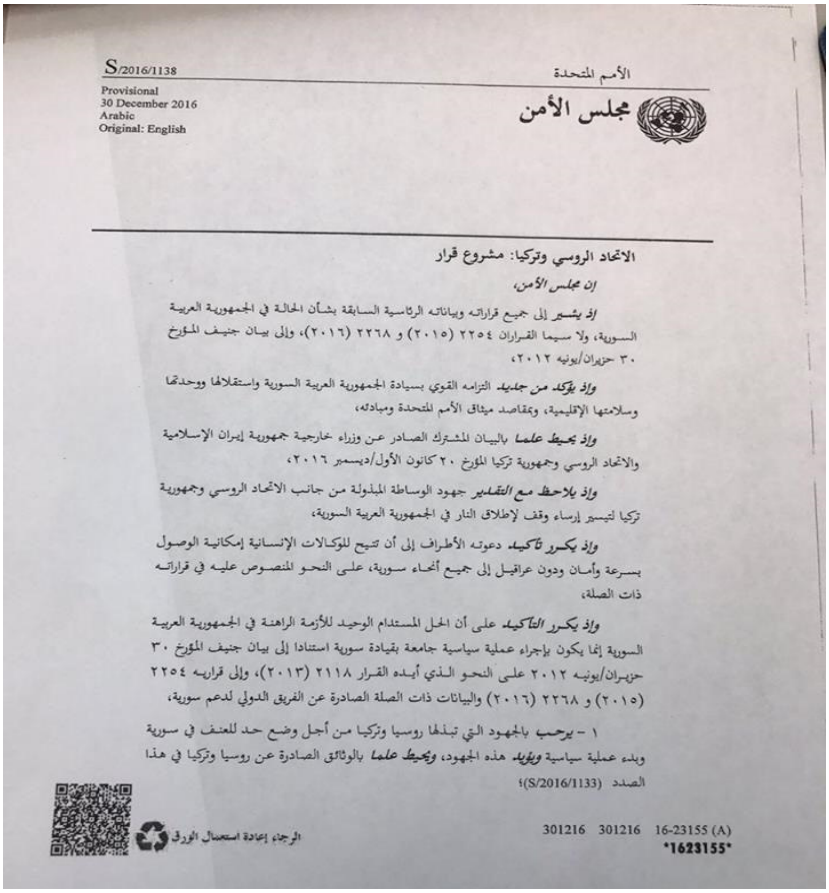

S/2016/1138

الأمم المتحدة

Provisional
30 December 2016
Arabic
Original: English

مجلس الأمن

الاتحاد الروسي وتركيا: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته وبياناته الرئاسية السابقة بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما القرارات ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، وإلى بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يحيط علما بالبيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وجمهورية تركيا المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

وإذ يلاحظ مع التقدير جهود الوساطة المبذولة من جانب الاتحاد الروسي وجمهورية تركيا لتيسير إرساء وقف لإطلاق النار في الجمهورية العربية السورية،

وإذ يكرر تأكيده دعوته الأطراف إلى أن تتيح للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول بسرعة وأمان ودون عراقيل إلى جميع أنحاء سورية، على النحو المنصوص عليه في قراراته ذات الصلة،

وإذ يكرر التأكيد على أن الحل المستدام الوحيد للأزمة الراهنة في الجمهورية العربية السورية إنما يكون بإجراء عملية سياسية جامعة بقيادة سورية استنادا إلى بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ على النحو الذي أيده القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وإلى قراريه ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) والبيانات ذات الصلة الصادرة عن الفريق الدولي لدعم سورية،

١ - ***يرحب*** بالجهود التي تبذلها روسيا وتركيا من أجل وضع حد للعنف في سورية وبدء عملية سياسية ***ويؤيد*** هذه الجهود، ***ويحيط علما*** بالوثائق الصادرة عن روسيا وتركيا في هذا الصدد (S/2016/1133)؛

الرجاء إعادة استعمال الورق

301216 301216 16-23155 (A)
1623155

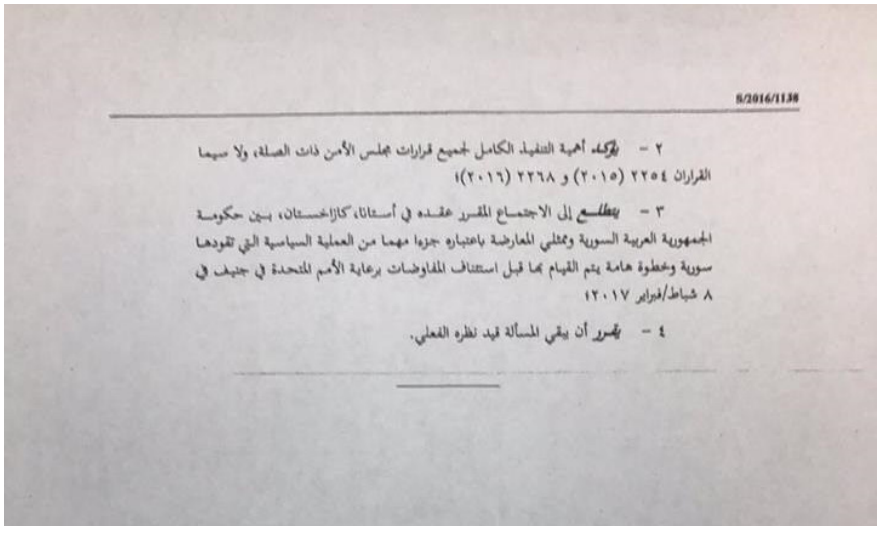

S/2016/1138

٢ - ***يؤكد*** أهمية التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦)؛

٣ - ***يتطلع*** إلى الاجتماع المقرر عقده في أستانا، كازاخستان، بين حكومة الجمهورية العربية السورية وممثلي المعارضة باعتباره جزءا مهما من العملية السياسية التي تقودها سورية وخطوة هامة يتم القيام بها قبل استئناف المفاوضات برعاية الأمم المتحدة في جنيف في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧؛

٤ - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الملحق رقم (9): بيان صادر عن إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

في يوم 29 – 12 – 2016 تم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الفصائل العسكرية المعارضة وبين قوات نظام الأسد، برعاية روسية تركية، وذلك تمهيداً للدخول في عملية سياسية تهدف إلى إيجاد حل عادل للقضية السورية.

إن إعلان دمشق يؤيد بقوة هذا الاتفاق إيماناً منه بقدسية الدم السوري، والحرص الشديد على وضع حدّ لمأساة السوريين، المتمثلة بالمزيد من حالات الدمار والتشرّد والترحيل القسري، الأمر الذي يزيد الجراح عمقاً ويضفي على المشهد السياسي المزيد من التعقيد.

إن إيماننا بحتمية الحل السلمي لقضية السوريين، وانحيازنا المطلق لحل سياسي عادل يلبي تطلعات الشعب السوري، لا يخفي لدينا قلقاً كبيرا مبعثه انعدام الثقة بالتزام قوات الأسد وحلفائه من الميليشيات الطائفية بهذه الهدنة،

وما يعزز شكوكنا هو قيام النظام الأسدي، بالإغارة بعشرات الطلعات الجوية والقصف المدفعي على وادي بردى والبلدات المحيطة به، مما أوقع عدداً من الشهداء والجرحى، الأمر الذي يدعونا إلى مخاطبة المجتمع الدولي كافة ودولة روسيا الاتحادية بخاصة، باعتبارها الجهة الضامنة لقوات النظام، أن يتم تحصين هذه الهدنة بمراقبة دولية رادعة للطرف الذي يقوم بخرقها.

كما ندعوا الكيانات الدولية ذات الصلة بالقضية السورية، وعلى رأسها الأمم المتحدة وجهازها التنفيذي مجلس الأمن، أن يكون تطبيق البنود (12 – 13 – 14) من القرار الدولي (2254) والتي تتضمن فك الحصار عن المناطق المحاصرة، والإفراج عن المعتقلين، وإيصال المساعدات الإنسانية لمن يحتاجها،هي الخطوة الأولى التي تمهد للدخول في أية عملية سياسية.

كما نطالب االمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته بالعمل على إخرج كافة الميليشيات والعناصر الإرهابية التي تم استقدامها إلى سورية ضمن تسميات مختلفة.

علماً أن إعلان دمشق يؤكد على مواقفه المبدئية السابقة، التي تتجسد في اعتبار مقررات جنيف 2012 هي الإطار الصحيح لأي عملية تفاوضية بين نظام الأسد وقوى الثورة.

ولا يفوتنا – في هذا السياق – توجيه الشكر إلى الجمهورية التركية على الجهود التي بذلتها لحقن دماء السوريين والعمل على إيجاد حل عادل لقضيتهم.

31 – 12 – 2016

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

الملحق رقم (10): بيان هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي في سورية

بيان سياسي

عقد المكتب التنفيذي اجتماعه بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٦ عقب احداث ميدانية خطيرة، في كل من حلب وادلب والباب ووادي بردى والغوطة الشرقية، وتطورات سياسية هامة، في ضوء اعلان موسكو وتفاعلاته، واستكمال الاتصالات لعقد اجتماع للقوى الوطنية الديمقراطية. وقد تم التداول في تلك المسائل ويرى فيها:

١- إن معركة حلب حسمت في لحظة إطباق الحصار على شرق المدينة، بعد سقوط طريق الكاستيلو . وقد التقط الجانب الروسي اهمية تحول الموقف التركي والتقيا في ممارسة دور مباشر في دفع مسار الحل السياسي امام حالة الاستعصاء في مفاوضات جنيف٣، بدءاً من اجراء محادثات مباشرة في تركيا مع الفصائل المسلحة المحاصرة وابرام اتفاق لفك الحصار عنها وعن المدنيين المحاصرين.

هذا النجاح في فك الحصار والخروج الآمن للمسلحين والمدنيين، كان البداية لانطلاق اجتماعات وتنسيق روسي تركي وايراني وباطلاع امريكي ومعرفة من النظام السوري، وفي صدور اعلان موسكو، الذي أخرج المأساة السورية من حالة السكون وانسداد الأفق بفعل عوامل فرضتها عملية اختلال موازين القوى وحالة الانتقال لدى الادارة الأمريكية.

٢ -وفي ضوء ما تحقق فتحت روسيا وتركيا وباشتراك إيران طريقاً نحو الحل السياسي، ونحن نرى ان التأكيد على وحدة وسيادة سورية دون اشتراطات مسبقة على شكل النظام السياسي إلا بمشاركة كافة ابناء الشعب السوري، وفي ايجاد آليات لتفعيل القرار ٢٢٥٤ لعام ٢٠١٥، وعلى أساس بيان جنيف١. وفي اصرار على وقف شامل ومستمر لإطلاق النار على كامل الأراضي السورية، يكون مدخلاً لفك الحصار عن العديد من المناطق، وادخال المساعدات الانسانية.

٣ -إن مفاوضات جادة وشاملة يبدأ التمهيد لها من آستانا، وتصل الى جنيف وبرعاية دولية، تستوجب ان تبني على ما تم في مؤتمر جنيف ٣ ودون استبعاد لأحد، وتمهد لتحقيق الانتقال السياسي.

وبهذا الشأن ترحب هيئة التنسيق الوطنية بإعلان موسكو الصادر عن وزراء خارجية روسيا وتركيا وإيران وترى فيه ارادة جادة للامساك بطريق الحل السياسي، وأن أسس نجاح أي لقاء أو مؤتمر تتطلب عدم الخروج عن مضمون بيان جنيف /1/ والقرارات 2118 و2254، وأن يكون متابعة للعملية السياسية التي بدأت في مؤتمر جنيف /3/ تحت مظلة الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص إلى سوريا، وأن يكون مؤتمر الأستانة محطة لاستئناف العملية السياسية التفاوضية في موعدها المحدد أواخر الشهر، انما تستوجب المزيد من الوضوح والتشاور.

٤- إننا في هيئة التنسيق نرحب بالاتفاق على وقف اطلاق النار الشامل على جميع الأراضي السورية ، بما فيها الغوطة الشرقية في ريف دمشق، ونأمل الإلتزام به، بدءاً من منتصف ليل الخميس ٢٩/١٢/٣٠١٦، وبالضمانات الروسية و التركية، وموافقة الأطراف المعنية الملتزمة بالحل السياسي، ووضع الآليات اللازمة لمراقبة تنفيذه.

٥ -ان السعي المشترك لعقد اجتماع لقوى المعارضة الوطنية الديمقراطية الذي بدأ التواصل بينها بشأنه، ضرورة وطنية للدفع باتجاه الحل السياسي وبعيداً عن الاستقطابات والانحياز الاقليمي والدولي مؤتمراً لإنقاذ سورية وتعزيز فرص نجاح الحل السياسي ووحدة جهود المعارضة في المرحلة الانتقالية وبناء سورية المستقبل، وتعزيز بناء مشروع وطني للتغيير الجذري والشامل.

دمشق في 2016/12/29

المكتب التنفيذي

الملحق رقم (11): بيان جماعة الإخوان المسلمين في سورية

بسم الله الرحمن الرحيم

ترحّب جماعة الإخوان المسلمين في سورية بإعلان وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية، وتعتبره خطوة مهمة و إيجابية، واعترافاً دولياً بعدم إمكانية الحلّ في سورية دون احترام إرادة الشعب السوري وحقوقه في الحرية والكرامة.

ونحن إذ نرحّب بوقف إطلاق النار فإنّنا نطالب الضامنَين بإلزام جميع الأطراف به وخاصة نظام الأسد وميليشياته، وبضمانات مؤكّدة وحقيقية للعمل على إنجاحه ومراقبة تنفيذه، ومنع محاولات إفشاله التي تقوم بها إيران ونظام الأسد، ووضع آليات لمعاقبة الطرف الذي يقوم بخرق الاتفاق.

إنّ شعبنا الثائر البطل في سورية هو صاحب المصلحة الحقيقية في وقف إطلاق النار الشامل الذي لا يستثني أي منطقة جغرافية، والذي يعتبر بنداً رئيسياً من بنود قرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015، ولا بدّ من أن يتلوه مباشرة فكّ الحصار وإدخال المساعدات إلى كلّ المناطق المحاصرة وإطلاق سراح جميع المعتقلين حسب نصّ القرار، ووقف عمليات التهجير القسري والتطهير العرقي التي يقوم بها الأسد والمحتل الإيرانيّ، وضمان عودة المهجّرين إلى مناطقهم وديارهم، ورحيل كلّ الميليشيات الأجنبية عن الأراضي السورية، تمهيداً لمفاوضات تنتهي بحلّ سياسي لا يكون الأسد جزءاً منه، وينتقل بسورية إلى عهد جديد يحقق أهداف الثورة في الحرّية والكرامة.

ولا يسعنا في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخنا إلا أن نشكر المساعي والجهود المخلصة التي قامت بها تركيا الشقيقة في هذا السبيل والتي أدّت إلى توقيع هذا الاتّفاق.

قد يطول الطريق، وتتعثّر الخطوات، ويتأخّر النصر لحكمة يريدها الله، ولكنه قادم بإذن الله.

جماعة الإخوان المسلمين في سورية

1 ربيع الثاني 1438

30 كانون أول 2016

الملحق رقم (12): الرسالة التركية الروسية المقدّمة لمجلس الأمن

الأمم المتحدة
S/2016/1133
مجلس الأمن
Distr.: General
29 December 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نحيل إليكم طيه مجموعة من الوثائق تتعلق بالاتفاقات التي تم التوصل إليها اليوم في سياق تسوية النزاع في سورية (انظر المرفقات الأول إلى الخامس).

ونكون ممتنّين لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيتالي **تشوركين**
الممثل الدائم للاتحاد الروسي

(توقيع) غوفين **بيجيج**
القائم بالأعمال بالنيابة لتركيا

301216 301216 16-23169 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان يتعلق بإرساء نظام وقف إطلاق النار في الجمهورية العربية السورية

سعيا إلى تهيئة الظروف اللازمة لإقامة حوار سياسي مباشر بين جميع الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية، والحد من العنف، ومنع سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، يقترح الاتحاد الروسي، على ضوء أحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، إرساء نظام لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية (باستثناء مناطق العمليات القتالية ضد الجماعتين الإرهابيتين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة) اعتبارا من الساعة الصفر من يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (بتوقيت دمشق).

فإن كافة الجماعات المسلحة التابعة للأطراف المتقابلة والقوات التي تدعمها مدعوةٌ، اعتبارا من التوقيت المشار إليه أعلاه، إلى التعهد بالالتزامات التالية:

وقف الهجمات مهما كانت الأسلحة التي تُستخدم فيها، بما في ذلك الصواريخ وقذائف الهاون والقذائف الموجهة المضادة للدبابات، ووقف استخدام القوات الجوية القتالية؛

الكف عن الاستيلاء على الأراضي أو السعي إلى الاستيلاء على الأراضي التي تسيطر عليها الأطراف الأخرى في وقف إطلاق النار؛

استخدام قوة الرد بشكل متناسب (بحيث لا يكون ذلك إلا بالقدر اللازم للحماية من تهديد مباشر) أو لأغراض الدفاع عن النفس؛

ويحث الاتحاد الروسي حكومة سورية وجماعات المعارضة المسلحة التي تؤيد التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع ولا تنتسب إلى المنظمات الإرهابية الدولية، والدول التي لها نفوذ على الأطراف المتنازعة، على تأييد الشروط المقترحة لوقف إطلاق النار.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

بيان من وزارة الخارجية لجمهورية تركيا

نشرة صحفية بشأن إعلان وقف لإطلاق النار على صعيد البلد برمته بين الأطراف المتحاربة في سورية

لقد ظلت تركيا تبذل جهودا مكثفة لوضع حد للعنف وإتاحة تدفق المعونات الإنسانية إلى سورية، ولاستئناف المباحثات بين النظام والمعارضة للتوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع السوري.

ونتيجة للجهود التي بذلناها، توصلت الأطراف المتحاربة في سورية إلى تفاهم بشأن وقف لإطلاق النار على صعيد البلد برمته يدخل حيز النفاذ في تمام الساعة الصفر من يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونحن نرحب بهذا الاتفاق.

وأما الجماعات الإرهابية التي يصنفها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كذلك فهي مستثناة من وقف إطلاق النار هذا.

وتركيا والاتحاد الروسي تدعمان هذا التفاهم باعتبارهما الدولتين الضامنتين.

وتلتزم الأطراف، بموجب هذا التفاهم، بوقف جميع الهجمات المسلحة، بما في ذلك الهجمات الجوية، وبالكف عن توسيع مساحات الأراضي التي تسيطر عليها بعضها على حساب بعض.

وإنه أمر بالغ الأهمية أن تمتثل جميع الأطراف لوقف إطلاق النار هذا. وتركيا والاتحاد الروسي تؤيدان تأييدا قويا وقف إطلاق النار وستتوليان رصده مجتمعتين.

وسيكون أيضا أمرا بالغ الأهمية أن تقدم البلدان التي لها نفوذ على الأطراف في أرض الميدان دعمها للحفاظ على وقف إطلاق النار.

ولقد اضطلعت تركيا بدور حاسم في تنفيذ عمليات الإجلاء الإنسانية في حلب منذ بضعة أيام، وفي ضمان دخول وقف إطلاق النار على صعيد البلد برمته حيز النفاذ اعتبارا من يوم غد.

وباحترام وقف إطلاق النار من أجل تحقيق انتقال سياسي حقيقي، على أساس بيان جنيف وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، هناك أمل في أن يجتمع النظام والمعارضة في وقت قريب في أستانا، بحضور البلدين الضامنين، لاتخاذ خطوات ملموسة نحو إحياء العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. وستواصل تركيا دون توقف بذل جهودها لبلوغ هذه الغاية.

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

اتفاق بشأن آلية تسجيل انتهاكات نظام وقف إطلاق النار الذي أُعلن في سورية ويدخل حيز النفاذ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبشأن نظام تطبيق الجزاءات على المنتهكين

إن الاتحاد الروسي وجمهورية تركيا،

إذ يعلنان الالتزام باعتبارهما الدولتين الضامنتين (كل في الجزء المعين له) لوقف إطلاق النار في سورية الذي يدخل حيز النفاذ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

وإذ يأخذان في الاعتبار أن جماعات المعارضة المسلحة السورية (المشار إليها فيما يلي — باسم المعارضة) والحكومة السورية توافقان على صياغة واعتماد وثيقة منفصلة — اتفاق بشأن آلية تسجيل انتهاكات نظام وقف إطلاق النار الذي أُعلن في سورية ويدخل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبشأن نظام تطبيق الجزاءات على المنتهكين،

اتفقا على ما يلي:

المادة ١ — اللجنة المشتركة

١ — تنشئ الدولتان الضامنتان لجنة مشتركة تكون بمثابة الهيئة الرئيسية للنظر في جميع الشكاوى والقضايا المتصلة بانتهاكات وقف إطلاق النار.

٢ — إن اللجنة المشتركة:

(أ) تدير أنشطة نقاط التفتيش لرصد امتثال أطراف الأزمة السورية لنظام وقف إطلاق النار (المشار إليها فيما يلي — باسم الأطراف)؛

(ب) تقدم مقترحات إلى الأطراف بهدف محاسبة الأشخاص المتورطين في انتهاك نظام وقف إطلاق النار، وتقدم أيضا مقترحات إلى الدولتين الضامنتين بشأن فرض الجزاءات على الأطراف التي ترتكب الانتهاكات.

٣ - يكون مقر المكتبين الروسي والتركي للجنة المشتركة في موسكو وأنقرة على التوالي.

تقيم الدولتان الضامنتان قناة اتصال مباشر بين المكتبين.

المادة ٢ - نقاط التفتيش

١ - بهدف تسجيل الانتهاكات التي ترتكبها الأطراف في نظام وقف إطلاق النار، تقيم الدولتان الضامنتان نقاط تفتيش في المناطق السكنية على مقربة من خط التماس الفعلي بين الأطراف بغية كفالة امتثال الأطراف لنظام وقف إطلاق النار.

المادة ٣ - فرض الجزاءات على الأطراف التي ترتكب الانتهاكات

١ - تتخذ الدولتان الضامنتان جميع التدابير الممكنة لحل الخلافات التي تنشأ بين الأطراف بشأن الامتثال لنظام وقف إطلاق النار وتسوية النزاعات فيما بينها.

٢ - حينما لا تتمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق، ترسل اللجنة المشتركة إلى الطرف مرتكب الانتهاك طلبا تدعوه فيه إلى الكف عن الانتهاكات وإلى اتخاذ التدابير اللازمة لدفع تعويض للطرف المتضرر عن الأضرار التي أُلحقت بسكان هذا الطرف والبنى الأساسية التابعة له. وإذا لم يجد الطلب أذنا صاغية، تطبق الدولتان الضامنتان تدابير زجرية في حق الطرف الذي ارتكب الانتهاك.

المادة ٤ - أحكام ختامية

١ - يظل هذا الاتفاق ساريا طيلة فترة نظام وقف إطلاق النار.

٢ - تتفق الدولتان الضامنتان على صياغة نسخة مسهبة من هذا الاتفاق للتفصيل في أحكامه، ثم التوقيع عليها.

٣ - وحرر في أنقرة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في ثلاث نسخ متساوية في الحجية القانونية، واحدة باللغة الروسية وأخرى بالتركية وأخرى بالعربية.

المرفق الرابع للرسالة المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

اتفاق يتعلق بتشكيل الوفدين لبدء المفاوضات بشأن تسوية سياسية تهدف إلى إيجاد حل شامل للأزمة السورية بالوسائل السلمية

إن حكومة الجمهورية العربية السورية، وقد أعلنت وقف إطلاق النار في سورية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

تؤكد أن لا بديل عن حل شامل للأزمة السورية، وأن هناك حاجة إلى بدء عملية سياسية في سورية عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)؛

وإذ تؤكد الحاجة إلى الاحترام التام لسيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية، وصون مصالح الشعب السوري، والكف عن إراقة الدماء، وضمان الأمن القومي، وسعيا إلى التعجيل بتحقيق الاستقرار في البلد بالتنسيق مع ممثلي الاتحاد الروسي، المشار إليه فيما يلي — بالدولة الضامنة:

١ - تلتزم حكومة الجمهورية العربية السورية بتشكيل وفد، قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، للدخول في مفاوضات بشأن تسوية سياسية. وتقرر حكومة الجمهورية العربية السورية في تشكيلة الوفد بصورة مستقلة.

٢ - يشرع الوفد في العمل المشترك مع وفد الجانب المقابل في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وذلك في مدينة أستانا (جمهورية كازاخستان)، بمشاركة الأمم المتحدة.

٣ - تكون النتائج الختامية للعمل المشترك لكلا الوفدين بمثابة أساس يُعتمد عليه للقيام في موعد لا يتجاوز ___ _____ ٢٠١٧ بإعداد خريطة طريق لحل الأزمة السياسية الداخلية في سورية.

٤ - يُضطلع بعمل كلا الوفدين بدعم من الدولة الضامنة.

٥ - يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ عند توقيع الممثّل المفوَّض عن حكومة الجمهورية العربية السورية ويصبح ملزما قانونا بشرط أن يوقع ممثلو الجانب المقابل، بمشاركة

الاتحاد الروسي، اتفاقا مماثلا في محتوياته لهذا الاتفاق. وتبلغ الدولة الضامنة حكومة الجمهورية العربية السورية بتوقيع اتفاق من هذا القبيل في أقرب وقت ممكن.

وبعد ذلك، يُنظر إلى الاتفاقين معا من قبل حكومة الجمهورية العربية السورية والجانب المقابل، وكذلك من قبل الدولة الضامنة، باعتبارهما وثيقة واحدة تتعلق بتشكيل الوفدين لبدء المفاوضات بشأن تسوية سياسية تهدف إلى إيجاد حل شامل للأزمة السورية بالوسائل السلمية.

وحرر في دمشق في ___ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في نسختين متساويتين في الحجية القانونية، إحداهما باللغة الروسية والأخرى بالعربية.

المرفق الخامس للرسالة المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

اتفاق يتعلق بتشكيل الوفدين لبدء المفاوضات بشأن تسوية سياسية تهدف إلى إيجاد حل شامل للأزمة السورية بالوسائل السلمية

إن قادة جماعات المعارضة المسلحة السورية، المشار إليها فيما يلي – باسم المعارضة؛

يؤيدون نظام وقف إطلاق النار المعلن في سورية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وينضمون إليه؛

يؤكدون أن لا بديل عن حل سياسي شامل للأزمة السورية، وأنه يجب التعجيل بإطلاق عملية سياسية في سورية وفق ما نص عليه بيان جنيف (٢٠١٢) وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)؛

يسلمون بالاحترام التام لسيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية، وبالحاجة إلى صون مصالح الشعب السوري والكف عن إراقة الدماء، وتمكين دولة تمثل الشعب السوري قاطبة من ممارسة سلطتها؛

يعلنون التزاما شاملا بالتعجيل بتحقيق الاستقرار في البلد، بمشاركة الاتحاد الروسي وجمهورية تركيا بوصفهما الدولتين الضامنتين؛

يوافقون على ما يلي:

١ – بحلول ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تلتزم المعارضة، بمشاركة مباشرة من الدولتين الضامنتين، بتشكيل وفد للدخول في مفاوضات بشأن تسوية سياسية تهدف إلى إيجاد حل شامل للأزمة السورية بالوسائل السلمية. وتقرر المعارضة في تشكيلة الوفد بصورة مستقلة.

٢ – يشرع الوفد في العمل المشترك مع وفد الجانب المقابل اعتبارا من ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وذلك في مدينة أستانا (جمهورية كازاخستان)، بمشاركة الأمم المتحدة.

٣ - استنادا إلى النتائج الختامية للعمل المشترك لكلا الوفدين، توضع خريطة طريق في أقرب وقت ممكن لحل الأزمة السورية.

٤ - يُضطلع بعمل كلا الوفدين بدعم من الدولتين الضامنتين.

٥ - يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ عند توقيع المعارضة ويصبح ملزما قانونا بشرط أن يوقع ممثل لحكومة الجمهورية العربية السورية، بمشاركة الاتحاد الروسي، اتفاقا مماثلا في محتوياته لهذا الاتفاق. وتبلغ الدولتان الضامنتان المعارضة بتوقيع اتفاق من هذا القبيل في أقرب وقت ممكن.

وبعد ذلك، يُنظر إلى الاتفاقين معا من قبل المعارضة وحكومة الجمهورية العربية السورية، وكذلك من قبل الدولتين الضامنتين، باعتبارهما وثيقة واحدة – اتفاق يتعلق بتشكيل الوفدين لبدء المفاوضات بشأن تسوية سياسية تهدف إلى إيجاد حل شامل للأزمة السورية بالوسائل السلمية.

وحرر في أنقرة يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في ثلاث نسخ متساوية في الحجية القانونية، واحدة باللغة الروسية وأخرى بالتركية وأخرى بالعربية.

اتفاق وقف إطلاق النار -الإرهاصات والمضامين وردود الفعل

(1) "اتفاق تهجير حلب كيف تمّ وكيف نُفّذ". مركز جسور للدراسات، 26-12-2016. https://goo.gl/ogZLP8

(2) "إعلان موسكو حول سوريا بعد اجتماع روسيا وإيران وتركيا". سي إن إن، 20-12-2016. https://goo.gl/SZaQsY

(3) "بيان حول إعلان وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة في عموم أنحاء سورية". الجمهورية التركية وزارة الخارجية، 29-12-2016. https://goo.gl/G3c68X

(4) "بيان حول إعلان وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة في عموم أنحاء سورية". موقع وزارة الخارجية التركية، 29-12-2016، https://goo.gl/4Ldi83

(5) "الدفاع الروسية تنشر قائمة التشكيلات المسلحة التي انضمت للهدنة في سوريا". روسيا اليوم، 29-12-2016، https://goo.gl/U4ebp7

(6) "المعارضة المسلحة تحذر من انهيار الهدنة بسوريا". الجزيرة نت، 31-12-2016، https://goo.gl/NIj2jF

(7) "القيادة العامة للجيش تعلن وقفاً شاملاً للأعمال القتالية في جميع الأراضي السورية". الوكالة العربية السورية للأنباء، 29-12-2016، https://goo.gl/72XthN

(8) "أحرار الشام توضح لشبكة الدرر الشامية سبب تحفظاتها على اتفاق وقف إطلاق النار". شبكة الدرر الشامية، 30-12-2016، https://goo.gl/fgHZR0

(9) "الناطق باسم أحرار الشام: لم نوقع على اتفاق الهدنة ولدينا تحفظات حولها". وكالة سمارت، 29-12-2016، https://goo.gl/vOdg0O

(10) "الرائد (عصام الريس) لـ (كلنا شركاء): لن نلتزم بوقف إطلاق نارٍ لم نطّلع على بنوده".

(11) "غداً تعود جمعة الكرامة والصوت لأحرار الشعب السوري". موقع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، 29-12-2016، https://goo.gl/XrcLRn

(12) "الموقف من اتفاقية إعلان وقف إطلاق النار في سورية". موقع الإخوان المسلمون في سوريا، 30-12-2016، https://goo.gl/Z6Uxxa

(13) "مظاهرات الثورة تجمعنا تنطلق بمدن سورية عدة". الجزيرة نت، 30-12-2016، https://goo.gl/c1DbmR

(14) "اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا يدخل حيز التنفيذ". بي بي سي، 30-12-2016. https://goo.gl/L9nGQA

(15) "لافروف وجاويش أوغلو يشددان على أهمية تمسك جميع فصائل المعارضة بوقف إطلاق النار". روسيا اليوم، 30-12-2016. https://goo.gl/H8fhwY

"لافروف بحث هاتفياً مع ظريف اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا". nbn، 29-12-2016. https://goo.gl/2a4a1D

"لافروف يطلع نظيره المصري على مضمون اتفاقيات وقف إطلاق النار في سوري". سبوتنيك، 29-12-2016. https://goo.gl/95nJyg

"وزيرا خارجية روسيا وقازاخستان يبحثان محادثات مستقبلية بشأن سوريا". رويترز، 30-12-2016. https://goo.gl/gZMlDl

(16) "بعد إعلان وقف إطلاق النار.. روسيا تعلن تقليص عملياتها العسكرية في سوريا و"تأمل" بانضمام ترامب لعملية التسوية". سي إن إن، 29-12-2016. https://goo.gl/QdMbyu

"تركيا تعلن مشاركة مقاتلات روسية في معارك الباب شمال سوريا". سيريانيوز، 30-12-2016. https://goo.gl/I2JVqa

(17) "واشنطن: اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا تطور إيجابي". الخليج أونلاين، 30-12-2016. https://goo.gl/hComw1

(18) "الاتحاد الأوروبي يرحب بإعلان وقف إطلاق النار في سوريا". دي دبليو، 30-12-2016. https://goo.gl/jyZroh

"موغيريني تعلن نية الاتحاد الأوروبي عقد اجتماعين حول سوريا". وكالة الأناضول، 31-12-2016. https://goo.gl/7k1DoJ

(19) "فرنسا تأمل باحترام كامل لوقف إطلاق النار في سوريا" . وكالة الأنباء السعودية. 31-12-2016. https://goo.gl/nUa3NE

(20) "تركيا: وقف إطلاق النار الليلة... ويشمل كافة الأراضي السورية". العربي الجديد، 29-12-2016. https://goo.gl/xiWssV

(21) "تركيا تتهم دولا ومجموعات بمحاولة ضرب الهدنة بسوريا". سكاي نيوز عربية، 31-12-2016. https://goo.gl/jrnbMM

"أنقرة: اتفقنا مع موسكو على ضرورة مشاركة الإدارة الأمريكية الجديدة في حل الأزمة السورية". روسيا اليوم، 30-12-2016. https://goo.gl/eAhXnv

(22) "رئيس الجمهورية أردوغان: نتمنى أن يكون وقف إطلاق النار في سوريا وسيلة خير للإنسانية برمتها". تي آر تي،30-12-2016. https://goo.gl/MMGtrD

(23) "يلدريم يأمل بان يكون وقف اطلاق النار الحالي بداية لنهاية الآلام في سوريا" تي آر تي، 30-12-2016. https://goo.gl/2LXQuK

(24) "أول تعليق إيراني على وقف إطلاق النار في سوريا". عربي21، 30-12-2016. https://goo.gl/BORi7O

(25) "روحاني يؤكد للمعلم استمرار دعم إيران لسورية في معركتها ضد الإرهاب حتى تحقيق النصر". دام برس، 31-12-2016. https://goo.gl/5pPYus

(26) "بوتين للرئيس روحاني: لن نسمح بأن يشمل وقف إطلاق النار المجموعات الإرهابية في سوريا". ISNA، 1-1-2016. https://goo.gl/cSNADF

(27) "شمخاني يدعو الجماعات المسلحة غير الارهابية في سوريا لاستغلال وقف النار والعودة للمفاوضات". وكالة أنباء فارس، 31-12-2016. https://goo.gl/oGwzts

(28) " الأمين العام يُرحب بوقف إطلاق النار في سوريا". جامعة الدول العربية. 29-12-2016. https://goo.gl/R1WCaA

(29) "هدنة سوريا.. قطر ترحب: نأمل أن يسرع التوصل لحل سياسي وفق جنيف 1". سي إن إن، 30-12-2016. https://goo.gl/vSrQHd

(30) "وزارة خارجية مملكة البحرين ترحب بالتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار في سوريا". وزارة الخارجية البحرينية. 30-12-2016. https://goo.gl/dWG8df

(31) "القاهرة تعلق على اتفاق الهدنة في سوريا". روسيا اليوم، 29-12-2016. https://goo.gl/jiqssX

(32) "القاهرة تدرس إمكانية الانضمام إلى اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا"، روسيا اليوم، 29-12-2016. https://goo.gl/LzS83g

(33) "الأردن يرحب بإعلان وقف إطلاق النار في سورية"، المملكة اليوم، 1-1-2016. https://goo.gl/pA0NVi

(34) "تونس ترحب باتفاق وقف إطلاق النار في سوريا". واس، 30-12-2016. https://goo.gl/0CpIof

(35) "الجزائر: وقف إطلاق النار في سوريا يفتح المجال أمام حل سياسي". روسيا اليوم، 30-12-2016. https://goo.gl/JWjaN3

Kavalik Mah. Fevzi Çakmak CD.
Sevil Apt. N11 D8, 27060
Gaziantep - Turkey
+90 537 558 5821
info@jusoor.co
www.jusoor.co
@jusoorstudies